

بازدید شد
۱۳۸۴

بسم الله الرحمن الرحيم

این نسخه خطی نفیس متعلق است به کتابخانه دانشمندی معظّم و ارباب و محققین
فرزانه و بزرگوار حضرت استاد جناب آقا کیوان جمعی - از پروردگار کائنات
مدد رسانی و طول عمر معظّم له را که از مردمان کم نظیر و در آن است را از نو
افراد همانند ایشان آبرو و شرف و پشتوان این مملکت بزرگ محسوب میشوند.

کتابخانه خطی رضا باقر قاجار مشهد
تهران - ۱۲ آبان ماه ۱۳۷۰ خورشیدی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۸۹۷۳۵

کتاب: شرح درایه الودیع

مؤلف: شهید مکتفی

مترجم:

شماره قفسه: ۱۱۵۸۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۱۵۸۴

سند الاعتماد العلماء في صحة الحديث وضعفه عليه وقيل ان السند هو الاخبار من
طريقه الى طريق المتن والاول ظهر لان الصحة والضعف انما ينسبان الى الطريق
باعتبار كفاية الا باعتبار الاخبار بل قد يكون الاخبار بالطريق الضعيف صحيحا
بان رفاقا لقدر الظابط بطريق ضعيف بخلاف الاخبار يكون تلك الرواية طريق
مع الحكم بضعفه والاستناد من الحديث الى قوله من عيسى او ام اوصاف في هذا
والاولى من المعنى الثاني للسند وهو الاخبار عن طريق المتن اية الى الان
انهم لا ان جعل ترفيها للسند لان الاخبار عن الطريق الحقيقة هو الاستناد
كما يظهر من ترفيحه وعليه فالسند والاستناد مع غيره وعلى الاول هو غير
الخير باي معنى اعتبر بضعفه الصادق والكذب على وجه من الجمع والخلاف في الجمع من
الاعتقاد وانما قلنا انه منعه فيها لانه كما عرفت يقتضى نسبة في اللفظ ونسبة
في الواقع ثم ان طابق الواقع المحكي باللفظ فالاول محصور بالصدق والاطلاق بقره
فالثاني محصور بالكذب وبذلك ظهر وجه الخبر ولا يرد على الاول مثل قول
من قال محمد م م وساميه صادقات فانه صادق من احدى الجنتين وكاذب
من اخرى لانا اذا جعلنا خبرا واحدا متراكبا ديب وان جعلنا خبرين كاهرا لفظ
فرض صادق فاحدهما كاذب والآخر ديب بقره في الامع على خلاف الجاهل
حيث اثبت فيه واسطة بينهما وشهدا في صدق الخبر مع مطلقته للواقع اعتقاد
كغير انه مطابق في كذبه مع عدم مطلقته له اعتقاد انه غير مطابق وما
خرج عنهما فليس يصدق ولا كذب وتحرير كلامه اما الخبر اما مطابق للواقع والاول
وكلاهما اوافق اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد
فهذه ستة اقسام واحد منها صادق محصور بالمطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق
واحد كاذب وهو غير المطابق للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق والاربع الباقية
وهي المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد
او بدون الاعتقاد ليست بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب يتغير
احص منه بتفسير الخبر والاستناد الجاهل في قوله الحق له ثم انظر على الله

كذبا

كذبا ام به حجة حيث حصر الكذب بالغير المسمى م م فلا فناء والاخبار جازم الخفة على
سبيل منع الخلاف ولا شبهة في ذلك لاداء بالثالث في غير الكذب لانهم جعلوه شبهة
هو يقتضيان يكون غير غير المصدق ايضا لانهم لا يقتضيه صدقه م م ولما كان
من اهل اللسان عارفين باللفظة وقد استولوا واسطة لهم ان يكون من الخبر وليس
مصادق ولا كاذب ليكون هذا من غيرهم وان كان صادقا في نفس الامر واصيب
بان الاستدلال ان يثبتها انما هي بين اقرار الكذب والصدق وهو غير الكذب
لان الله بعد الكذب وحديث لا عهد للمؤمنين كان حيزه تسميا للافراء الذي هو
من الكذب وان لم يكن تسميا للامم وسجدة المحرم الكاذب في قوله
الكذب عن عهد والكذب لان عهد ونبه بقوله سوا وافق اعتقاد الخبر
على خلاف النظام حيث جعل صدق الخبر مع مطلقته لا اعتقاد الخبر مع مطلقته
عدم المطابقة فكيف جعل قول القائل السماء تمطر معتقدا ذلك صدقا وقوله
السماء تمطر معتقدا ذلك كذبا معهما بقره ثم اذا جازم المناقرون في قوله
والله يشهد ان المنافقين كاذبون حيث شهد الله عليهم بانهم كاذبون في
قولهم انك لرسول الله مع اطابق للواقع حيث لم يكن موافقا لاعتقادهم فيه
فلكان ان صدق عبارة عن مطابقة الواقع مطلقا مع ذلك واجيب بان المعنى كان
في الشهادة وادعائهم فيها صراحة قلوبهم لا يستلزم ناكذب راجع الى اعتقادهم
باعتبار بقره خبرا كاذبا وهو ان شهدا وتم صادرة عن جميع القلوب وخطوب
الاعتقاد بشهادة توكيدهم الجلية بان واللام والجملة الاسمية وان المعنى كان
في تسمية هذا الاخبار شهادة اوف المشهود به اعترافهم انك لرسول الله في
زعمهم لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كذبا عندهم وان صادقا في
نفس الامر لو وجد مطابقا في حلقهم انهم لم يقولوا لا نشكركم الا ان عند الله
حق ينفصلوا لما روى عن زيد بن اسلم انه سمع عبد الله بن ابي يقول انك
ناجرا الخبر م م به تخلص عبد الله انه قال نزلت ونبه بقوله وسواء
صدق الخبر ام لا على خلاف المقتضى حيث ذهب الى ان الخبر لا يتحقق الا مع صدق الخبر

استنفا الى مجردة من السام والفاك والناثم ومثل ذلك لا يجر جزاء والمحقق
على عدم اشتراطه لا للفظ وضع الخبرية فلا يتوقف على الارادة كغيره من الاثبات
ثم الجواب ان يعلم صدقه قطعا وكذا به تلك او يخفى الامران والعلم بهما قد يكون متزعا
وقد يكون نظريا فلهذا خمسة اقسام اشار الي تفصيلها بقوله ان العلم قد يعلم
صدقه قطعا ضرورة كالمترادف لفظا وسيأتي تفسيره والحكم يكون العلم به ضرورة
مذهبا لا كثر وسنده انه لو كان نظريا لما حصل لمن لا يكون من اطله كما اصبحت
وبالله والافتقار الى الدليل لما حصل العلم لكنه حاصل لهم فيكون من ورى به
ابن الحسين البصري والغزالي وجماعة الى انه نظري لتوقفه على قد ما نظرية كما
تتقاء الدواعي ورواها الكذب وكون الخبر عنه مرسسا وهذا يستلزم المدعى
لان الاحتياج الى النظر في المذهب ما البعيدة لا يجب كون الحكم نظريا بل انهم استنبطوا
ولان المقتضى لصدق هذه بالخبر عنه دون العكس وما علم وجوب خبره بصدقها
كانت بالضرورة كوجوب ملكة او يعلم صدقه قطعا فكذلك كسبا بالضرورة لغير الله
افصح الكذب عليه بالاستدلال وخبر الرسول ام من خبر نبيا وخبر الامام
عندنا لك العصمة المعتبرة فيهم بالدليل ابيهم وخبر جميع الامة باعتبار الاجماع اتفاقا
حضية عدوله بالاستدلال والخبر المتواتر معنى كجاعة على ذكره وكرامه دائم ثابته
تدبرين وقايح في نجاحه وكرامه وان لم يتواتر كل واحد كان القدر المشترك صدق
والخبر المصنف بالقرائن كن خبر عن رجله عند الحكيم ونقصه ولونه يدلان عليه
وكذا من خبر عن صوت احد والنجاح والعياب في بيته وكذا عالين برهنة وامثال ذلك
كثيرة وانما رجاء اهل العلم به للتخلص من الخطا لعدم اشتراطه ضرورة العقل فصار
مع عدم التصيب لهذه اليقظة بالادب ارات وما اى الخبر الذي علم وجوب خبره ما النظر في
معد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يعلم كذب كل اى بالضرورة او النظر وامثاله فاعلم
على السابق ان العلم كذب ضرورة فاذا الف المتواتر وما علم عدم وجوب خبره ضرورة
حسبا او حجة نبيا او مدعيها وكسبا الخبر للثابت لما دل عليه دليل قاطع بالاكسب
ومعنى الخبر الذي يتوقف الدواعي على نقله ولم ينقل كسرة المزدت من المتابعة

وتنزه تلك

وتنزه تلك وقد جعل الخبر الامرين الصدق والكذب لا بالنظر الى ثبوت جميع الخبر
محملة ملك كما كثر الاخبار فان المراتب منها للصحة والاعتدال قليل ونقص الخبر
امر من العلم بصدقه وعده الى المتواتر والاول صوما بلغت رماته في الكثرة
سلطان احالت العادة فواظبهم اتفاقهم على الكذب واستمر ذلك النصف في جميع
الطبقات حيث تنقد بان يرد به قزم من قزم وهكذا الحال فليكون اوله
في هذا النصف كآخرة وسطحه لطيفة ليحصل الوصف ومعا استعماله القوي
على الكذب للكثرة في جميع الطبقات المتقدمة وهذا يقتضي التواتر عن كثير من الاخبار
التي قد بلغت رماها في زماننا ذلك الحد لكن لم يتفق ذلك في غير خصوص ما في الا
وظن كونها متواترة من لم يتحقق لهذا الشرط ولا يتصور ذلك في عدد خاص على الجمع
بل المعتبر العدد الحاصل للوصف قد يحصل في بعض الخبرين بعشرة او ثل وقد يحصل
بانه بسبب قريتهم الى نصف الصدق وعده وقد خالفه ذلك في عدم ثباته
اشتر عشر عدد النقصا او عشر من لاية العشرين الصابرين او السبعين الانبياء
موسى لم يحصل العلم خبرهم اذا جعلوا ثلثا او ثلثا عشر عدد اهل البصرة
لا يخفى ما في بعض هذه الاختلافات من ضعف الغرائف الى ارتباط لهذا العدد
بالامم وما الذي اخرج من نظامه بذكره القرائن من ضرب الاعاء وشره
العلم به اى بالخبر المتواتر اتفاقا له اى اتفاق العلم المستفاد منه انظر الى
لاستقالة يحصل لاصل وحصول المصداق ابيهم محال لان العلم يستحيل ان ي
مما كان والاستنباط شبهة الى السامع او تقليد نبيا في معجب خبره بان يكون
معتقدا ففيه وهذا شرط اختص به السيد الميرزا من غيره وقبلة عليه حجة
من المحققين وهو جديته منصفه واجتمعت عليه بان حصل العلم عقيب خبر المتواتر
اذ كان بالعادة حازن من مختلف ذلك باختلاف الاحوال فيحصل السامع اذا
لم يكن قد اعتقد نصيبه ذلك الحكم قبل ذلك ولا يحصل اذا اعتقد ذلك و
هذا الشرط محصل الخبر بلى خالف الاسلام من الفرق اذا ادعى عدم البرهنة
المتواتر بدعي بنينا من النبوة وفيلسوف الخبر على يده مواظفة لوعده في المانع

لمصلحة العلم بذلك دون السالكين سبق الشبهة الى تقنية دلالة الشرط المذكور
 لم يتحقق خبرنا بالعلم من غير مجزأة القرآن وهذا اجاب السيد عن فقرته فالفقه
 المنصف على امانة على علم حيث انهم اعتقدوا بنقص الشبهة واستأثر الخبر
 الى الحساس بان يكون الخبر عند محسوسا بالبصر وغيره من الحواس الخمس فلا يكون
 مستنده العقل كحديث العالم وصدق الانبياء لم يحصل لنا العلم به وهذا هو
 محقق في اصول الشرائع كوجوب الصلاة اليومية والذكر والنجس حقيقة كبريات
 الحقيقة مرجع اثبات تواترها الى المعنى لا اللفظ اذ الكلام في الاخبار الدالة
 عليه كبرياتها وتكليف محقق في الاخبار الدالة المتصلة بالافعال كحصولها بعد
 اتفاق الطرفين والوسط بينهما وان تواتر مدلولها في بعض الدوائر كما الاخبار الدالة
 على شجاعة علي وكرم حاتم ونظائرهما فان كل فرد خاص من تلك الاخبار الدالة على
 ان عليا لم يقتل فلان وفلانا غير متواتر وكذا الاخبار الدالة على ان حاتم اعطى الفرس
 الاغلانية والمجل والرجوع وغيرها الا ان القدر المشترك بينهما متواتر تدل عليه
 تلك الجزئيات المتعددة اعادة بالنقص وعلى هذا ينزل ما ادعى الميقن ومن تبعه
 تواتره من الاخبار الدالة على النقص وغيره اذ لا شبهة في ان كل واحد من تلك
 الاخبار اعادة وقد ادعى الى ذلك في مسائله المتباينات ولم يتحقق الا ان
 خبرا خاصا يلحق بالتواتر الاماسيا في حق تواتر القائل ابن الصلاح من سئل
 بوزن مثالب لذلك اعياه طلبه هذا في كراهة روايته قد بما وجد ثباتا وانتشارا
 في اقطار الارض فحقا له وحديث اما الاعمال بالذوات ليس من اى من المعقولات
 وان نقله الا ان عدد التواتر واكثر فان جميع علماء الاسلام وبرادة الحديث الا ان
 يروونه وقد ثبت من عدم التواتر متصفا متصفا فلهذا لان ذلك التواتر الذي
 تواتر في وسط اسناده الى الان دون اوله فقد انفرده به جماعة من يقولون انهم
 معلا يخرج بهم عن الاحاد واكثر ما ادعى تواتره من هذا القبيل ينظر في التواتر
 الى حقيقة زمانه وهو ما قبله من استقصاء جميع الانظمة ولو اضعف عليه
 الاغلب خلوا اول الامر منه بل بما صار الحديث الموضوع ابتداء متواترا بعد

فكر

ذلك لكن شرط ان تواتر من جهة الابتداء وتاريخ بعض المتأخرين في ذلك
 انهم وجود المتواترة بكثرة وهو عزيب نعم حديث من كذب على سعد بن عبد الله
 مقصود من التواتر يمكن انما تواتره فقد نقله عن النبي صلى الله عليه وآله من الصحابة الجهر
 العتيق اى الجمع الكثير قبل الرواية فلهذا لم يعوت وقيل بنق بفتح النون وتلد
 الياء بحسرة وقد تحققت انما على العقد ان يبلغ العقد الاخر والمادة الشا
 واستوت صحابي فلم يزل العدد الواحد في الحديث في الزيادة وكان التواتر
 يتحقق عند العدد بل بزيادة واحاد وهو عالم بيقينه الى المتواتر منه ومن الخبر
 سواء كان الزاوي واحدا ام اكثر ثم هو اى خبر الواحد مستفيض لان زادت روايته
 عن ثلاثة في كل مرتبة او زادت عن اثنين عند بعضهم فاحذ من فاضل الماء
 فيفيض منها ويقله المثل ايضا حين يزيد روايته عن ثلاثة او اثنين يسمى بذلك
 لوضوحه وقد يفاير بينهما اى بين المستفيض والمثبت بان يجعل المستفيض
 ما انصف به لك في ابتداءه وانما له على اسناده والمثبت اعم من ذلك فحديث
 انما الاعمال بالاثبات مشهور غير مستفيض لان الشهرة انما طرأت له بعد وسطه
 كما مر في تلك المشهور على ما اشتهر على الاسنانه وان اختلف باسناد واحد
 بل لا يوجد له اسناد اخر وعزيب ان انفرد به را واحد في موضع
 انفرد به من السند وان تعددت الطرق اليه او عنه لم ان كان الا
 لاصل سند هذا الفرد والمثل والانا الفرد العيسى وغيرهما اى ينقسم خبر الواحد
 الى غير المستفيض والعزيب وصفا عد ذلك المذكور من الاصنام فلهذا الغرض
 وهو الذي لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين سمي بغير القلة وجعده او
 لكونه عزى الى قس مجيئه من اخرى ومنه المتبول وهو ما يجب العمل به
 عند الجهرى كالمهر المصنف بالقرآن والعصم عند الاكثر والحسن على قوله
 المدهود وهو الذي لم يرجح صدق الخبر به لبعض الموانع بخلاف المتواتر كونه
 مقبول لا تامة القطع بقصد مجرؤه ومنه المشبهة حاله بسبب اشتراك
 حاله في ذلك وهو ملحق بالمدود عندنا حيث يتوسط ظهوره عند الزاوي ولا

لا
 يلحق بها انما

بظاهر الاسلام والايمان والاختيار مئة مرة كانت ام اعادة تصحيحها كانت ام
 غير تصحيح في عدد معين بحيث لا يقبل الزيادة عليه لا مكان وجود اخبار اخرى
 بيد بعض الناس لم يقبل في الجمع ومن بالغ في تتبعها وجعلها في عدد كقول
 احمد مع من الاحاديث سبعة الف وكسر يجب ما وصل اليه لمسلم ذلك
 له وجعل احاديث اصحابنا بعد لكثرة من روى عن الامنة عليهم السلام
 وكان قد استقر امر المتقدمين على امر بثلث مصنف لاربعائة مصنف
 سمىها الاصول وكان عليها اعتمادهم ثم ندعت الحال الى دهاب معظم
 تلك الاصول ونقصها جماعة في كتب خاصة فربما على المشاور ومن
 جامع منها الكتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني والتهذيب للشيخ ابي جعفر
 الطوسي ولا يستغنى باحدهما عن الاخر لان الاول اجمع لقدر الاحاديث
 والثاني اجمع للاحاديث المختصة بالاحكام الشرعية واما الاستبصار فانه
 اخف من التهذيب غالبا يمكن الفتح عنه به وان اقتص بالبحث عن الجمع
 بين الاخبار المختلفة فان ذلك امر خارج عن اصل الحديث وكتاب من لا يخرجه
 فيه حسن ايضا لانه لا يخرج عن الكتابين غالبا وكيف كان فاجازنا بالبحث
 مختصة فيها الا ان ما خرج عنها قد صار الان غير مصنف ولا يكتفي بالتحقيق
 عنه واعلم ان مقتضى الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار اي اعتبار اهل
 هذا الفن الا نادرا وانما يدخل في اعتبار الباحث عنه بخصوصه كالفقيه
 في مقتضى الاحاديث الفقهية وما شارح لها حيث يبحث عما يتعلق به منها
 واستثنى القادر لم يدخل مثل الحديث المقلوب والمصحف والمضطرب والمزبور
 فانه يبحث عنها في هذا العلم بقلها بالمتن بل يكتب الحديث صفة من القدر
 والضعف وغيرها من الاوصاف المحجب اوصاف الرجاء من العدالة والاضطراب
 والايمان وعدها كقضية ذلك من الاوصاف او محجب الاستدلال والاعراض
 والارسل والاضطراب وغيرها وتخرجها عن البحث عن ذلك في هذا العلم يذكر
 اوصافه ويخرج بعضها عن بعض بغير الحسبان انما عه من العهه واصداها

من الاصول
 صحيح

من الحسن

من الحسن والشفقة والضعف وغيرها حتى يوحى حديث صحيح او حسن او عرفت
 او ضعيف ويخرج الى بيان المرجح للرواية والتعديل لهم يقال فلان فلان
 غير ثقة او مشهور او مجهول او كذب ومخوف ذلك ليرتب عليه ما سبق من
 الامتاع واذا نظر الحال الطائفة بالنظر الى كيفية اخذه وطرق تحمله
 من القراءة والسمع والاجازة والمداولة وغيرها ويغير الكلام الى الحديث
 من اسماء الرواة المتفقة الاسم والمعرفة وانما بهم ومخوف ذلك وهذا
 التعزيز بنا سبب افراد كل مطلب منها بما يخصه فهذا اعيان اربعة
 الاول في استلام الحديث والثاني فيمن تقبل روايته او ترد والثالث
 في طرق تحمله وحمله وكيفية روايته والرابع في اسماء الرجال وطبقاتهم
 الباب الاول في استلام الحديث واصولها المتقدمة الى البحث عنها اربعة
 واما في الاستدلال فترجع اليها الاول التعصم وهذا ما انقل سنه الى المعصم
 بنقل العدل الامامي عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون مقتدة فخرج
 بانقل السنن القطع في امر رتبة اتفقت فانه لا يسمى صحيحا وان كان روايته
 من رجال الصحيح وشمل قبله الى المعصم في الامام وفاطمة بن يقبل بنقل العدل
 الحسن وبقوله الامام الموفق وبقوله في جميع الطبقات ما اتفق فيه واحد بغير
 الوصف المذكور فانه بسببه يلحق برأيائهم من الاوصاف لا بابا الصحيح وهو
 علم من عرفت من اصحابنا كالشريد في القدرى بانه ما انقلت روايته الى المعصم
 بعد ما احصى ان اتصاله بالعدل المذكور لا يلزم ان يكون في جميع الطبقات
 اطلاق اللفظ وان كان ذلك مراداً وبند بقله وان اعتراه شك في ذلك
 ما اضطر عليه الهامة من تعريفه حيث اعتبره وسلاطه من الشك في روايته
 انما انقل سنه بنقل العدل المتناهي عن مثله وسلم من شك في وعلة مثل
 تعريفه بالطلاق العدل جميع طرق المسلمين فقبل روايته الخالف العدل فام يطلع
 خلافه خدا الكفر ويكون داعية امري في ما يقرى بدعته على جميع اصحابهم ومعتزلا
 كثرة اخبارهم الصحيحة وقلت احاديثا مضى الى ما اكتفى به في العدل

الاول الصحيح

من الاقتضاء بعدم ظهور الفساد والبناء على ظاهر حال المسلم فالأخبار الخمسة والمنفعة
عندنا صحيحة عندهم مع سلامة ما من الماشين المذكورين وأخيراً بالسلامة من الماشية
عامة هذه الصحة مع صحة ما يرى الناس فلا يكون صحيحاً وأما العلامة ما فيه
أسبابه فبعضها قاطعة بتخرجها الماهر في الفن وأما ما لم يعتبر في هذا الصحيح
والخلاصة هو الاصطلاح والافتقار يقبلون الخبر الثاني والعلل وتكون قد انقضت
وان دخل في الصحيح بحسب العوارض وقد يطلق الصحيح عندنا على سبيل الطريق
من الطعن بما ينافي في الآراء وهي كونه الزاوي باقتضائه إطلاقاً وان اعتبر
ذلك الطريق والرسالة وقطع بهذا الاعتبار لكونه كثيراً من جهة
في الصحيح كذا مع كون ما يتبعه المنفعة كماله ومثله وقع له في القطع كثيراً
والجمله فيطلق الصحيح على ما كان حال طريقة المذكورين فيه عدلاً وأما ما
وان اشتمل على امر بعد ذلك حتى أطلق الصحيح على بعض الاحاديث المروية عن
غيره من سبب الصحة في السند الذي تقارن في صحته فلان وجدناها
صحيحة من عداه وفي الخلاصة وغيرها ان طريق الفضيلة المعاصرة بن مسير والمي
عائذ الاعشى والخالدين بن يحيى والى عبد الاعلى والى آل سام صحيح مع ان الظاهر
الاول لم ينص عليهم بتوثيق ولا غيره والراعي لم يوثقه وان ذكره في القسم الاول
وذلك نظراً للإجماع على تصحيح ما يصح عن ابي بن عثمان مع كونهم متابعين لهذا
خارج عن تعريف الصحيح الذي ذكره في التعريفين خصوصاً الاول المشهور
في هذا الصحيح ما يفيد فائدة الصحيح المشهور كصحيح ابيان ومنه ما يرويه جعفر
الصحيح دون ما يرويه كما سأل طريقة مع لزوم الامسالة به اذ القطع او التصرف
او القائل به من اقبل به الصحيح فينبغي التمسك بذلك فقد نزل فيه اقسام اقسام
الثاني الحسن وهو ما اقبل سنة كذا في المعصم بأما ممدوح من غير
نفس على عدالة مع تحقق ذلك في جميع مراتبه اعم جميع في طريقة ان تحقق
ذلك في بعضها بان كان فيهم واحد من ممدوح ممدوح مع كون القاصد الطريق
من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن لاجل ذلك الواحد واحترام بكره التبا

وفي نسخة كذا

الحسن

من الرجال

من الرجال الصحيح مذكورين دون ذلك فانه يلحق بالمرتبة الدنيا كما لو كان فيه واحد
ضعيف فانه يكون ضعيفاً او واحداً من ممدوح ممدوح فانه يكون من المومنين وبما الجاه
نستبعد احسن ما فيه لضعفها حيث تنقده وهذا كله ما يروى على عريف من غيره من
الاصحاب كالشيخين كما يرواه الممدوح من غير نفس على عدالة فانه دليل ما كان
في طريقه واحد كك وان كان الباقي ضعيفاً فمتملاً من غيره وبما يروى في
الممدوح كونه اما ما مع انه يروى ويطلق الحسن ايضاً على ما قيل في الآراء
كون الوصف المذكور في جميع مراتبه في بعضها مع كون روايته متضمنة بضعف
الحسن الى حد معين ثم يصح بعد ذلك منقصة او مقطوعاً او مسكناً في
الصحيح مع اعتبار ما كان في الوصفين وهذا كون لا واحد اما وجد وحال عليه
لا يبلغ العدالة كذلك كما ان الصحيح يطلق على سبيل الطريق ما ينافي في الآراء
وان لم يتصل ومن هذا القسم حكم العلامة وعينه يكون طريق الفضيلة الى مذهب
جعفر حسناً مع انهم لم يذكروا حال مذهب ممدوح ولا قطع ومثله طريقة الى
ابن ابي بن زيد وان طريقه الى سماعة بن مهران حسن مع ان سماعة بن
وان كان ثقة فيكون من المومنين لكنه حسنة بهذا المعنى وقد ذكر جماعة من الفقهاء
ان رواية زرارة في حقه اذا اقتضاه ان الاصل حجة الاسلام من الحسن
مع انها مقطوعة ومثله هذا كثير فنبين ما عاينه كالمثال الثالث الموثق مع
بذلك لان ما يرويه ثقة وان كان مخالفاً وهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما
في الثقة وثيق له انتهى ايضاً لثقة الثقل بما يثبت بسبب توثيقه وهو
ما دخل في طريقه من نفع الاصحاب على ثقته مع ما ذهبوا اليه بان كان
من احد الفرق المخالفة للأمامية وان كان من الشيعة واحترامه في
الاصحاب على ثقته مما يرواه المخالفون في صحاحهم التي وثقوا بها
فانما لا يندخل في الموثق عندنا فان العبرة بتوثيق اصحابنا للفقهاء لا
بتوثيق غيرنا لانا لا نقبل اخبارهم بهذا سند دفع ما يرويه من مذهب الفرق
بما يرويه من مخالفتها من ذكر في كتب حديثنا وما يرويه في كتبهم ومع ذلك

الثالث الحسن

لانه يلحق بالضعيف عندنا لما سبقت من مدق ترفيقه عليه فيعمل منه بما يعمل به
منه ولم يشتمل عليه اي بالطريق على ضعف والا كان الطريق ضيقا لانه
يتبع الاصح كما سبق وجذا القيد سلم ما يرد على ترفيق الاصحاب له بان
الموقف ما يراه من ضعف على ترفيقه مع ضار عقيدته فانه يشتمل باطلاقة ما هو
في الطريق واحد كل شيء ضعف البيا وليس يبرر كما مر قد عطلت القوى على
الامام من غير المدوح والا المذموم كنز بن مزاح وناجية بن حمارة الصيداوي
واحد بن عبد الله بن جعفر الحميري وغيرهم وهم كثير ونقولنا من المدوح ولا
المذموم غير من قبل الشبهة ونحوه في ترفيقه غير المذموم مقتصرين عليه لانه
يشتمل الحسن فان الامام المدوح غير مذموم ومقر من كونه قد مدح ودم كما اتفق
لكثير ورد على ترفيق الحسن ايضا والاول ان يطلب الترجيح ويعمل بيقينا
فان تحقق الثغرات لم يكن حسنا وعلى هذا فينبغي زيادة ترفيق الحسن بكون
المدح مقبولا لعين ما نقل منه بالامام مدوح مع ما يقتضيه او غير مقتضيه
بهم ونحو ذلك الرابع الضعيف وهو ما لا ينبغي فيه شروط احد الثلاثة للفتنة
بان يشتمل على مدح المدوح بالضعف ونحوه او يجهل حاله او ما دون ذلك
كالضعف ويمكن ان يجهل في المدح فيستغنى به عن الشق الخبير ودرجته
في الضعف متقاربة فله يجب بعده عن شروط الضعف وكلما بعد بعض حاله
عنهما كان اقرب في الضعف وكذا اذا كان فيه الرواية المبرجوت بالنسبة الى
ما قبله في كفايته ودرجات الضعيف واخرية الحسن والموقف يجب تمكنه
من اوصافها فاما رواه الامام الثقة الضعيف المروي الضابط كما بن ابي حمير
اصح ما يراه من نقصه ضعف الاوصاف وهكذا الى ان ينتمى الى اقل مراتبه
وكذلك ما يراه المدوح كثير اكا يراهم بن هاشم احسن ما يراه من ضعفه
في المدح وهكذا الى ان يتحقق منها وكذا الضابط للموقف فان ما كان في طريقه
مثل علي بن فضال واما بن عثمان اقرب من غيره وهكذا يظهر اثر الضعف عند
الثغرات حيث يعمل بالانساب المثلثة او يخرج احد الاخيرين مثلا هذا وتبين

الاول الضعيف

صحيحان

صحيحان احسن في البحث من العمل وكثيرا ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على رتبة
المروج خاصة وهو استعمال الضعيف في بعض رواه واهم سبل واعلم ان مقتضى
العمل بخبر الواحد مطلقا السيد الموقن ينشئ عنه فائدة البحث عن الحديث غير المتقيد
مطلقا ومن حيث العمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلقا بل منهم من حمله بالضعيف ومنهم
كأكثر المتأخرين في الجملة فائدة القيد التضييق على ان من عمل بخبر الواحد من
اصناف الضعيف ومنهم من افاد الموقف ومنهم من افاد الضعيف على بعض الروايات
كما سنبه عليه في العمل بخبر الواحد على وجهه كان قطعا بالعمل بالخير والاصح
لعدم المانع منه فان رواه عدول صحيح العقائد لم يكن له عمل به مطلقا بل يجب الاكراه
شأنه في معارضا غيره من الاخبار الصحيحة فانهم يطلب الترجيح وربما عمل بعضهم
بالشأن ايضا كما اتفق للشيخين مرة في صحيحة زهريه فيمن دخل في المصلحة فشيء
ثم عاين انه يتقن ما حيث يصيب الماء وينبى وان حقاها بحال الحديث ناسيا
ومثله ذلك كثير واختلفوا في العمل بالحسن فيعمل من عمل به مطلقا كالصحيح و
هو الشيخ زهري على ما يظهر من عماله وكذا ان اكتفى في العدالة بظاهر الاسلام ولم يفرط
في رواها ومنهم من رده مطلقا وهو الاكثر من حيث اشتراطه في قبول الرواية
الايان والعدالة كما قطع به العلامة في كتبه الاصلية ونحوه والعيوب التي
اشتراط ذلك في كتب الاصول ووقع له في الحديث وكتب الفروع الغرائب
فأما العمل بالخير الضعيف فكم جتنا في تخصيص به اخبار كثيرة صحيحة حيث
تأخرت بالاطاها وتامة يصح نبرد الحديث لضعفه واخرى يرد الضعيف مطلقا
بانه خبر واحد لا يوجب علما او املا كما ذكر عبارة الموقن ومقتضى اخرون في الحسن
كالمتقن والمعتبر والشهيد في حق فقبل الحسن بل الحديث وربما اترق الى
الضعيف ايضا اذا كان العمل بخبره مشهور بين الاصحاب حتى قدمه على
الخير الصحيح حيث لا يكون العمل بخبره مشهور وكذا اختلفوا في العمل بالموقف
مخذا خلتا فهم بالحسن فقبله مقيم مطلقا ورواه اخرون ومفضل ثالث ويمكن
اشتراك الثلاثة في دليل واحد يدل على جواز العمل بها مطلقا وهو ان المانع من

من يتبع خبر الفاسق هو فاسق لقوله نعم ان جاء كذا من قبلنا فنبهنا فقم لم يعلم
الضعف لا يجب التثبت عند خبر الخبر مع جعل حاله فكيف مع قرينة واحدة
ان لم يبلغ حد التقدير وهذا الحق من قبل المراسيل وقد اجاب عنه بان اخذ
لما كان عليه التثبت وجب العلم بنفسه حتى يعلم وجوب انتفاء التثبت فيجب التثبت
من الضعف ليعلم وجوبه او عدمه حتى يعلم التثبت او عدمه ومنه نظر لان العلم
عدم وجوب المانع من المسلم ولان معجم الحال لا يمكن الحكم عليه بالضعف والمواد
في الابه الحكم عليه بالضعف واما الضعيف فقد ذهب الاكثر الى منعه العمل
مطرا لما راي التثبت عند اخبار الفاسق الموجب لرد واجازة اخرون وهم جماعة
كثيرة منهم من ذكرناه مع امتناعه بالاشارة بما به بان يكفر تدريضا ونظرا
بلقطة واحد والفاظ متعارفة متعارفة المعنى او تفردت بمفهومها في كتب الفقه
لقوله الفقه مبدق الراوى في جابها او جانب الشبهة وان ضعف الخبرين
فان الطريق الضعيف قد ثبت به الخبر مع اشهاره فصورته كما يعلم مذاهب
الفرق الاسلامية لقول ابو حنيفة والشافعية ما لك واحد باخبار اهلهما مع
الحكم بضعفهم عندنا وان لم يبلغ حد التثنية وهذا اعتذر للشيخ في
عمله بالخبر الضعيف وعقده حجة من عمل بالمدقق اعين بغير ادل ومنه
نظر يخرج مخرجه عن وضع الرسالة فانها مبني على الاختصار ووجهه على جهة
الايجاز انا نفع من كون هذه الشبهة التي اوجها شذوذا في جز الضعيف فان هذا
انما يترتب لو كانت الشبهة متحققة قبل زمن الشيخ به والامر ليس كذلك فان من قبله
من العلماء من ارجع ما في من خبر الواحد معكم كالمدين والاكابر على ما نقله جماعة
من جامع للاخبار من غير النقائص التي يفتيها بغيره ويرد ما يرد وكان البحث
عن الضعف مبررة لغير الفريقين تليها احكام الاخير على من اطلع على حاله في العمل
بغير خبر الخبر الضعيف قبل زمن الشيخ على وجه غير ضعفه ليس بمحقق لما عمل الشيخ
بمفهومه في كتبه الفقهية جازع معونه من الفقهاء وتبعه من عليها الاكثر تقليدا
له الا ان شذوذهم ولم يكن منهم من يسير الامار به ويتقرب على الادل بنفسه

سوى الشيخ

سوى الشيخ الحق ابن ادريس وقد كان لا يغير العمل بخبر الواحد مع جملة المتأخرين
بعد ذلك ومجدوا الشيخ ومن تبعه قد علموا بضرر ذلك الخبر الضعيف لا
ما رآه في ذلك لعل الله ثم يدرهم بحسب العمل به مشهورا وجعلوا هذه الاشهر
جارية لموت تامل المصنف وجبر المذهب لوجد مرجع ذلك كله الى الشيخ وعمل
هذه الاشهر لا تكفي في خبر الخبر الضعيف ومن هذا نظر الفقه فينبذ ومن يثبت
فقرى الفاظين باخبار اصحابهم فانهم كانوا منتشرين في اقطار الارض من اول
زمانهم ولم يزلوا في ازدياد ومن اطلع على اصل هذه القاعدة التي تبينتها
تفحصا من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق سيد الدين محمد الحموي وسيد
رضا الدين ابن طاروس وجماعة قال السيد في كتاب البهجة لثمة المعجزة
اخبرني جدي الصالح ورام ابن ابي فراس قدس الله روحه ان الحموي حدثه
انهم يبق للامامية مفتعل التحقيق بل كالم حاكم وقال السيد عقبه والاعمال
فقد ظن ان الذي يفتي به ويجاب منه على سبيل ما حفظ من كلام العلماء ^{المتقدمين}
انتم وقد كُتبت لك بذلك بعض القول وبقى الكتاب في الغياب وانا يتبينه
هذا المقال من عرف الرجال بالحق وسكره من عرف الحق بالرجال ومن
الاكابر العلوية اى بابا الخبر الضعيف في هذا القصص والمراعاة خصوصا ^{الاعمال}
لا في هذه صفات الله تعالى واحكام الخلال والارام ^{من} مصحح لا يبلغ الضعف حد
الضعف والاختلاف لما اشتهر بين العلماء المحققين من التساهل بالادلة ^{اليسنة}
والسوق للمواعظ والقصص غير مضمنا الخبر وما اورد عن التبر في من طريق
الامامة والاعصاة انه قال من بلغه عن الله فضيله فاحذها وعمل بما فيها
ايمانا بالله ورجاءا بوابه اعطاء الله ثم ذلك وان لم يكن كذلك وروى
هشام بن سالم في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال من سمع شيئا من الناس
على شيء فضعفه كان له ابره وان لم يكن على ما بلغه واذ عرفت هذه المعاني
الاربعة التي هي اصل علم الحديث في هذا عبارة عن المعاني التي هي اصل علم الحديث
فيها الاستقام الاربعة اما جمعها او بعضها بحيث لا يفتى بالضعف في كل

فيه المقبول فانه ليس من اقسام العيب وانما مشترك فيه الثلاثة الاخيرة على
 الاستعمال ان كان اطلاق مغيرة قد يفهم منه انه اعم من الصحيح البين وجمله
 المشترك ثمانية عشر فرعاً ومنها ما يتفرع عن الصحيح وهو ثمانية فروع الاغراض
 الفروع ستة وعشرون ومع الاصول ثلثون فرعاً وذلك على حدة الفصل
 الاستغناء في الامكان اي اقسام اخرى من القسم الاول وهو المشترك
 احدها المستند وهو ما قبل سنده من غير ما من راوياً الى سنده الى المعص
 واكثر ما يستعمل فيها جاء عن النبوة فيخرج بان يقال الاستدلال والاعتدال والمنقول
 من الغاية الموقوفة والاجزاء يستعمل في ذلك لا يسمي الاصطلاح بسنداً ورجحاً
 واما ما يفتقر على المنقول وطرفه على ما يقع في الشبهة وان كان منقطعاً
 وكان فيها المنقول صحيحاً فبعض المصالح وهو ما قبل سنده الى المعص
 وكان كل واحد من رواة ثمانية عشر فرعاً او ما خرجت بعض السماع كالاجابة
 والمناخلة وهذا الصنف اقل به كثير من تعليم ما مثاله سداً كان مرجعاً
 الى المعص ام مرجعاً الى غيره وقد يخص بما اتصل سنده الى المعص او لاها في
 دون غيرهم هذا هو الاطلاق اعم التقييد في امره وانه كقولهم هذا متصل
 الاسناد بفلان وفلان وفلان وقيل الموضع وهو ما اضيف الى المعص
 فترك بان يقول في الرواية انه قد قال كذا او فترك بان يقول في الرواية
 بان يقول فلان من جهة كذا او فتركه عليه وامر فترك ما لم يصرح بالتحريم
 سواء كان اسناده متصلاً بالمعص باللفظ السابق ام منقطعاً فترك بعض
 الرواية او اجماله او رواية بعض رجال سنده من لم يلقه بعد تبين من
 التعريف ان الثلاثة من الاجازات منها غير ما من وجه بعض مدق ان بعضها على شيء
 مما صدق عليه الاخرى عدم استلزام صدق شيء منها صدق الاخرى واد
 بقا وثمنا فيها وان كان الحديث متصل الاسناد بالمعص فانه يصدق عليها
 الاطلاق وانما يشترك تقريباً الله وتليق بالمعص متصل الاسناد على الله
 المقرب من كونه مرجعاً على غير المعص ويخص الموضع بما اضيف الى المعص باسناداً

هذا هو الاطلاق اعم التقييد في امره وانه كقولهم هذا متصل الاسناد بفلان وفلان وقيل الموضع وهو ما اضيف الى المعص فترك بان يقول في الرواية انه قد قال كذا او فترك بان يقول في الرواية بان يقول فلان من جهة كذا او فتركه عليه وامر فترك ما لم يصرح بالتحريم سواء كان اسناده متصلاً بالمعص باللفظ السابق ام منقطعاً فترك بعض الرواية او اجماله او رواية بعض رجال سنده من لم يلقه بعد تبين من التعريف ان الثلاثة من الاجازات منها غير ما من وجه بعض مدق ان بعضها على شيء مما صدق عليه الاخرى عدم استلزام صدق شيء منها صدق الاخرى واد بقا وثمنا فيها وان كان الحديث متصل الاسناد بالمعص فانه يصدق عليها الاطلاق وانما يشترك تقريباً الله وتليق بالمعص متصل الاسناد على الله المقرب من كونه مرجعاً على غير المعص ويخص الموضع بما اضيف الى المعص باسناداً

منقطع

منقطع فبين اقسامها اعم من الاول سبعة عشر استلزام صدقه صدقها من غير
 وجه من غير ما ترك اشراك الثلاثة في الحديث المنقول الاسناد على الوجه ان
 الى المعص واخصاً من المنقول مما لا كونه مرجعاً الى غيره مما لا انقطاع
 را بها المعصون وهو ما قبل سنده فلان من فلان من غير بيان للحديث
 والاضمار وما سمي به ذلك فله وجه تحصيله بغيره وقد اختلف في حكمه
 المعصون فبعض من قبل المرسل والمنقطع حق بينه وبين انصافه بغيره وان
 المعصية اعم من الاتصال بلفظ الصحيح واللفظ الذي عليه جميع الحديث بل لا بد
 اجماعاً انه متصل اذا لم يكن اللقاء اي ملاقات الراوي بالمعصية بل لا بد
 مع البراءة اجماعاً في الرواية اقيم من التذليل بان لا يكون له معنى فانه اذا لم
 اللقاء لان من عرفت بالتذليل قد يتجوز بالمعصية مع عدم الاتصال نظر الى
 لم يتركه في الاطلاق وان كان خلاص الاصطلاح والمثبت من معناه قد استعمله
 في المعصية والمراد استعماله والمادة استعماله المصدر المعصية في اللقاء
 اكثر الحديثين من حيث به الاشارة اكثرهم الاتصال بالمرسل وراوا حديث في
 الحديث كون الراوي قد ترك الراوي عنه بالمعصية او لا كما بينا واخرون على ذلك
 كونه مرجعاً بالرواية عنه والظاهر عدم اشراكها وخالفها الملحق وهو ما
 من سنده اسناده واحد واكثر كقول الشيخ في معجمه بين احد الخ او بعد من بعض
 او من رواية عن الباقر ثم اوصاه وقد قال الشيخ في الامام من ثم او غيره
 فاحذر من تطبيق العلام او اطلاق لا يشتركها في قطع الاتصال ولم يستعملوه
 فيما منقطع وسط اسناده واخره لتبينها بالانقطاع والمرسل ملا يصرح العلن
 عن الصحيح والاعرف المحدث من جهة منقطع خصوصاً اذا كان العلم من جهة الراوي
 كقول الشيخ في كتابه واقتصدت في الفقيه محمد بن يعقوب او حديث
 صحيحاً وغيرهما من لم يتركه لم يتركه في كتابه كتاب طريقه الى كل واحد من
 في اول الاسناد في بعض اعيان العلم المحدث في عدة المحدث لان الحديث
 انما هو من الكتابية اما لا يقط حيث تكون الرواية به والاصد ما ذكره والاصد

عكس

الموروث من جهة فقد خرج المعلق عن الصحيح الامساك الى ان ذكره مسار
المفرد وهو سنان لانه اما ينفرد به من جميع الروايات وهو الاخر لا ينفرد
 بالصدق عنهم بالثاني وسياتي ان هذا الحديث لا ينفرد به بالنسبة الى جهة
 وهو النبي كغيره اهل البيت كلكه والحقبة والكرامة او ينفرد واحد من اهلها
 به ولا يصح الحديث بذلك من حيث كونه اذا راى الا ان يلحق بالثاني ينفرد
 لذلك وسأبصر المدبر وهو ما اوضح فيه كلام بعض الرواة فليكن ذلك ان
 منه من الحديث ان يكون عنده متناون بأسناد من ينفرد به في الحديث
 احد اسناد من الحديثين ويترك الاخر او ينفرد واحد من جماعة من الحديثين
 سنده بان ينفرد بعضهم بسنده وهذه هي الصورة او ينفرد في سنده مع اتفاقهم على
 سنده فليخرج بان ينفرد جميعا على الاتفاق المنة والسند ولا يذكر الاثبات وقد
 كان احد من المتأخرين المشهور وهو ما شاء عند اهل الحديث فانه
 دون غيره بان ينفرد به جماعة كثيرة من اهل العلم هذا القسم الاهل الصناعة او عند
 وعند غيره كونه انا الاعمال بالثاني ما مره وانصح وهو حديث الغزالي عن الصحيح
 عندكم خاصة ولا اصل له من غيره وهو كثير قال بعض العلماء امر به احاديث كثيرة
 على الاصل وليس لها اصل من بطرك يخرج اذا مر به بالهديث ومن اذا مضى فانما
 حقه يوم القيمة ويوم تقوم يوم محكم والمساكين وان جاء على غير ذلك وكان
الغريب مقبول علم وهو اما غريب اسنادا ومتناوبا وهو ما ينفرد به رواية منه
 واحد او غريب اسنادا وخاصة لا متناوبا كحديث يعرف سنده من جماعة من الصحابة
 مثلا او ما في حكمه اذا انفرد واحد برأيه من غير غيره ويعرف سنده ان غريب سنده
 هذا الوجه وسنده غريب المرجوح في اسناد الحديث الصحيح او غريب متناوبا
 بان اشبه الحديث المفرد به من ينفرد به جماعة كثيرة فانما هو ينفرد به من غير غيره
 متناوبا اسنادا بالنسبة الى جهة اخرى الا ان اسنادا فان اسناده مقتضى القرابة
 في طريقه الاول وبما الشبهة في طريقه الاخر صحيح انما الاعمال بالانبياء من هذا
 الباب فان غريب في طريقه الاول لانه ما ينفرد به من الصحابة مراد كان قد

هذا الحديث
 لا ينفرد به من جميع الروايات

انما الحديث
 لا ينفرد به من جميع الروايات

حطبه

حطبه على النبي فلم يترك عليه فان ذلك اسم من كونه من غير ثم ينفرد به من جهة
 محدث بل جميع لم ينفرد به جميع من سعيد بن محمد مشهور في طريقه الاخر لا ينفرد
 روايته من ذكرنا ما شكا به حتى قيل انه مراد من جميع من سعيد اكثر من كافة
 نصب حاكم على ابي سعيد الهروي انه كتبه عن سبعة في طريق من جميع من
 سعيد وما ذكرنا من تفرد الاربعة بهذا الحديث هو المشهور بين الحديثين ولكن
 او ينفرد المتأخرين انه روى ابيهم عن علي بن ابي سعيد الهروي وانما ينفرد
 ومن حديثه عن الصحابة فنفرد به على هذا ينفرد من جهة القرابة ونفاضة في الاحاديث
 كثيرة فان كثيرا من الاحاديث ينفرد بها واحد ثم ينفرد مراد به حقه ما بعد ذلك
 المصنفه التي يروي الحديث فيها كما لا يخفى وقد يطلق على الغريب اسم الشاذ في
 المتأخرة بينهما على استقراره في طريق الشاذ وعلمها المصنفه هذا هو دليل
 انما ينفرد باعيان الحديث من العلماء والمصنفين كثر في الروايات كتحقيق
 مرادهم بالراي المصلحة والجميع اهل العلم من اهل الرأي والافاء والمصنفين من غيرهم
 ويروى بغيره ويروى كذلك وقد صحف العلامة في كتب الرجال كثيرا من الاسماء
 مما مراد الوقوف عليها في المطالعة الخاصة له والاضاح الاستنباط في اسماء الرواة
 ويظهر ما بينهما من الاختلاف وقد بلغ الشيخ نفى الدين بن داود على كثير
 من ذلك وقال من كذب من صام رمضان واستعد سنا من شوال
 صحفه بعضهم بالاشيعين المعينة ورواه كذلك وصنفه ابن المصنف ابن المصنف
 السبع والاول ذكر من الاسئلة متناوبا اسنادا لان ذلك المصنف انما
 يعرف للبحر بقا سبب الفرع لا السبع انما يلقب عليه مثل ذلك واتقان
 مصنف بعضهم عامم الاصل برأيه لا يذهب فان ذلك لا يشبه في الكتابة
 على الصبر والجاه ذلك والمصنفين كونه في اللفظ كما ذكر في المعنى كما كان
 عن ابي محمد من محمد بن الحسن المصنف الله قال تحت قدم لنا شرف من
 عزرة على انما مرسلنا للمصنفين يد يد كك ما روى الله منهم على الشجرة
 وهو حجة بنعيب بن يد يد ستره فترهم انما صلى الى قبلتهم بغير عزرة

الاول على من العدوى والثاني على ثباتها ووجه الحق على الاول على العدوى
الضعيفة عند روى القبح من كون المذهب بعيدا بطبيعة لا يظلم الله وهو الذي
الخاصة ولهذا قال الشيخ في الاعتقادات من الاول والثاني على الاطلاق بان الله تعالى
جعل ذلك سببا في ذلك وحذر من الغرر الذي يغلب وجده عند وجوده مع
ان المذهب هو الذي وقع وشكاه قد لا يكون في المذهب فرائد من الابد وفيه من
رضاه بل يكون فيها الوفاء ويحذر ذلك ولا يمكن الجمع بينهما فان علمنا ان احدهما
ناسخ قد ناهى والآخر ابراهيم المفسر في علم الاسرار بعد مائة الزاوي
والرواية والكتابة وغيرها وهو انهم فنون علم الحديث لانه يضطر اليه حين
طوائف العلماء فخصوا الفقهاء ولا يمكن القيام به الا بالحققين من اول العباد
الغرامين على المعاني والبيان المتعلقين اي المكثرين بقرعة من الفقه
الاسهل للفقيه وقد سبقت فيها الناس كثيرا واولهم ابا حنيفة ثم ابن ماجة
ومن اصحابنا الشيخ ابو جعفر الطوسي كما لا يستبعد فيها اختلافها لاختلاف
وجوه بين الاحاديث على حسب ما وجدته منه ولما يتفق في ان كل واحد
من ارباب الروايات على جليلة الى ان لا يطالع المسائل الفقهية الخلافية التي
اوردها فيها اجبا وبخلافه بطل على ما ذكرناه وسادس عشرها الفاسخ والمفسر
فان من الاحاديث ما يبين بعضها بعضا من القرآن والاول وهو الفاسخ ما
اوردته في كتابي في علم شري سابق في الحديث المدلول عليه بما جازله في
شيل المسألة ويجوز به ذلك خرج به ناسخ القرآن والحكم الموضع شامل للحديث
والفصل وخرج بالشري الذي هو صفة الحكم الشرعي المبتدأ بالحديث فانه يقع
به الاية الاصلية لكن لا يبين شيئا وخرج بالاسان والاستثناء والعقود
الشرعية والفاية الواقعة في الحديث فانها قد خرجت حكما شرعيا كذا ليس سابقا
مادان وهو المفسر في اربع حكاية الشري يدل على شري متفرعة وقبولة فلم
بالاقتضية على الاول وهذا من صعب صعب قد دخل بعض اهل الحديث فيه
والابن منه لفظا معناه وطريق معرفة النفس من البصر ثم مثل كذا في علم

عن شريعة القبول فزودها او نقل القضاة فكانت الامرين من رسول الله
ترك الوجوه مما سبقت في كتابي في تاريخ المتأخر منها يكون ناسخا للقديم
لما روى عن الصحابة كما فعل بالاحداث في الاحداث والاحكام كحديث قتل شار
الفرقة الرابعة من هذه الاحكام كذا في حديث لا يتقبل الله ولا اجابة لا يبيح نفسه
وانما يدل على النسخ وسابع عشرها الغريب لفظا اعترض به عن الغريب لفظا
واسنادا وقد تقدم وهو ما استعمل منه على لفظ ما روى عن النبي عن النبي
لفظه استعماله في الثاني من اللغة وهو من علم الحديث يجب ان
يتثبت فيه انما ثبتت الاستدلال باللفظ وكثرة معاني الالفاظ العربية فربما
ظهر عن سبب المراد والمقصود في العلم باليد وقد صنف فيه جماعة من
العلماء قبل ان من صنف فيه الغريب شيل وقيل ان سبيلته معرب من المشي
وبعد هذا ان سبيل القاسم من سلام ثم ابن ماجة ثم الفخاري ثم هذه امهات
ثم تسبقهم غيره من روايد وفرايد الامير فانه يلحق بها منه الفوايد ثم ان سبيل
فخاري في الفوايد في غاية ما يروى في فوايد غريب القرآن مع الحديث و
غيره من ذكر من العلماء شكر الله نعمه عليهم وتاخر عشرها المقبول وهو ما
الحديث الذي نقله بالقبول والفعل في المتنوع اللام عريف من المضاف
اليه اي مضمونه من غير التماس الى صحة عددها وبهذا الاعتبار يدخل هذا
النسخ في القسم المشترك بين الصحيح وغيره ويمكن جعله من انواع الضعيف
لان الصحيح مقبول حكم الاغراض بخلاف الضعيف فانه من المقبول وغيره
ما يروى وحده في القسم الاول انه يشيل الحسن والحرف عند من لا يعمل بها
مطمئنا يدل بالقبول منها حيث يدل بالقبول من الضعيف بطريق
شيل في من القسم الثاني فان في شيل الصحيح ان ليس في قسم ثالث والمقبول
حديث عرب من حنابلة في حال المتأخر من اصحابنا وارجا بالوضع الى
جعلهم قد روى حديثهم وصرف احكامهم او واناسره بالقبول لان
طريقه محدثين عيسى وداود بن حصين وهما ضعيفان وعرب من حنابلة

القبول

كذا اذا ظهر الحق الا شبه له عند الجمهور و قد ثبت في بعض جهات ان كان التاويل
 كبير كما في السبب والافضل منقطع وانما حجة منهم معناه العام الذي ذكرناه ^{في}
 عليه من التاويل المنقطع والمنقطع ايضا باسقاط شخصه كذا في سنده ^{والمنقطع}
 بفتح الفاء المعجمة باسقاط اكثر من واحد قبله فاحذر من قولهم امر عتيق اي
 مستعمل عند يد ومثاله ما يرميه تاويلنا في احسن مدونه قال لا فيه قال ^{المرسل}
 والمرسل ليس بحجة بل هو المرسل المرسل في ام غيره وسقط منه واحد
 ام اكثر وسقط ان المرسل طليا ام لا في الاصح من الافتراض ^{لن} لا سلبين ^ن
 وذلك للجهل بما في المخذول فيه فيجعل كونه ضعيفا وزيرا الاختار بين رواية
 فيصير احتمال التعقب ومجرد روايته عنده ليس بمقدور بل ان لم يعلم خبره
 مرسله عن الرواية عن غير المتكلم كان في غير من اعياها على ان ذكره كثير منهم ^{سقط}
 عن السبب عندها لثاني فيقبل مرسله ويصير في قوة المسند ^{لن} فيتحقق هذا
 وهو العلم بكون المرسل لا يردى الا من الثقة نظر لان مسند العلم ان كان
 غير مستقر لا سيما حجة جيد من المخذول ثقة فهذا في غير الاسناد
 لا بحيث فيه وان كان الحسن الظن به في انه لا يرسل الا من الثقة ومن غير
 شهما في الاعتقاد عليه ومع ذلك غير متحقق من مضمونه به وان كان اسناده
 الاختياره باثبات المرسل الا من الثقة فوجهه الى شهادته سبحانه الرواية المجهول
 وسياق ما فيه وعلى تقدير قبوله في الاعتقاد على التقدير بظاهر كلام الاحاديث
 في قبوله من سبل من غير هذا المقتضى لا بد ودون اثباته خبره التقاد ^{منهم} وتعداها
 صاحب البشرى في ذلك ^{لن} تلك القصة وما انا في نفعه فاعندوا من مرسل
 ابن المسيب بانهم وجد بها سائدا من وجهه امر واجابوا عما اوامر عليه من
 ان الاعتقاد في نفع على المسند ومنه المرسل فيصح لغوا بانها ^{لن} المسند يقين
 صحة الاسناد الذي فيه الا بها الحق يحكم له في امره باله اسناده صحيح
 به الحجة وتظهر الفايدة في صيرورتهما دليلين يرجحهما عند معارضتهما
 واحد وثبه بالاصح فلا حاجة من المعجزة حيث يقبل المرسل ^{لن}

في التاويل
 الكثرة من التاويل
 التاويل

كانت مرسله

مرسله ثقة ونقله او ائري في التاويل من الاكثر من مقتضى ان الفاعل لا يجوز
 له ان يخرج عن المعنى الا انه ثقة الاخبار عنه وانما يكون ذلك اذا ثبت العقيدة
 وبان علة التثبت هو الصق وهو مستحقه لوجب التثبت وبان المسند
 حائز ان يكون مرسله فانه يحتمل ان يكون بين ذلك وفلان رواية لم تذكر فلا يقبل
 الا ان يستعمل واجب بان له ليس من اخباره ^{لن} على انه قال اول
 من حمل على انه صحيح انه قال ما احتل الامان لم يظهر حمله على احدهما ^{لن} وتسا على
 التثبت معترف به لثبات العدالة وقيل الزم من ذلك ان يقتضيه ظاهر الرواية
 عند غيره واسطة وقد فزع في ذلك وادعى انه مثله غير متصل لكن ^{لن} في
 طريق ما يعلم به المرسل الحديث امران جل وحقق في الاصل بعدم التثبت
 بين الامور المعنى عنده اما فكره لم يترك غيره او لم يكن لم يحققا بل
 في رواية ولا رواية ومن ثم اجمع الى التاويل في مقتضيه تحريم رواية الرواة
 وما فهم واوقات طلبهم وانما فهم وثقوا فيهم اقام ادعاء الرواية عن شيوخ
 ظهر بالتاويل كذب وعلموا بان الثاني ان يصير في الرواية عن الرواة عن مضمونه
 محتمل الاخر وعنده مع عدده ^{لن} عدم الفرق بين ذلك وقال فلان كذا فافهم
 ان استعماله في حالة يكون قد حدث له اللقح فيحتمل ان كونه حديثا غيره فان ظهر
 بالتثبت كونه غير ما وعنده من المرسل ^{لن} وهو ضرب من التاويل وسياق
 الرابع العمل بمضمونه من اجل الحديث وادعاهما فيه اسباب خفية
 فامتنعه فاحده منه فيفسر لاس مظاهر السلامة منها بل الصيغة وانما يكون
 من معرفة ذلك اهل الخبر بطرق الحديث ومراتب الرواية الضاربة في ذلك
 في اهل الفهم الثالث في ذلك وسبقنا في علمنا ان المرسل المذكر بغير
 الزيادة في ذلك الطريق ^{لن} الذي ذكره عليه قرابة العدالة ^{لن} في قوله
 في ذلك مع انضمام قرابين ثبته المرسل ^{لن} تلك العدالة من اسناد قوله
 او ففرض في المنهج او دخل حديث في حديث او ففرض او غير ذلك من
 الاسباب المطلقة المعللة للحديث بحيث يغلب على الظن ذلك ولا يتلخ

والا فقد حكم ما يتحقق من ارسال غيره فيكون به او غير ذلك تلك الحالة من
غير ترجيح يجب الظن فيتعرف هذه الحالة عند المهر ما يقع من صحة الحديث
على مقتضى يكون الماهية الصحيحة لئلا ذلك ومن ثم لم يرد في تعريف الصحيح بلائحة
من اللغة واما انما لم يشرطوا السلامة منها وحيث قد ينقسم الصحيح الى معطل
وغیره وانما لم يعلل كما مره الصحيح انما وبعدهم ما فضا على هذا التقسيم
لعدمه والاصطلاح واعلم ان هذه الحالة موجودة كتاب الصحيح مستأنا واما
كثرة ما تعرض في تفسير الاموال للمنافق لغرض الرسالة الخامس الذي
يفتح اللام واثباته من الحديث بالتركيك وهذا خلاط الظالم من ذلك
لا شرأ كما وانما حيث ان المرافع لم يفرج بين حديثه ما روى سماعة بن
من حديثه كما يظهر من قوله وصريا اخر عينه اما في الاستاد وهو ان يرد
من لقيه اصاحه في لم يسمعه منه على وجه يروي انه سمعه منه ومن حقه
اي ومن حق الحديث وشأنه حيث يصير من لاء الاكذاب ان لا يقبل حديثا
ملا اخره والاما لجهها لانه كذب بل يقبل قال فلان او من فلان ومنه
كذلك فلان واخر عن يمين انه اخبره والعبارة اعلم من ذلك فلا يكون كازيا
وغيرها لم يسطر الحديث شيخه الذي اخبره ولا يوقع الحديث ابتداء السند لكن
يسقط من بعده رجلا متبعيا او صغير السن او حديث الحديث به ذلك وهذا ان
الشيخ نقل الحديث الاستاد ما ما الحديث الشيخ لا نقض الاستاد قد
بان يروي من شيخ حديثا سمعه منه وكذا لا يجب معرفة ذلك الشيخ لفرق
من الانراض فيجبه او يكتبه بأسا وكيفية غير معروف بها او يكتبه الى
لك او يكتبه غير معروف بها او يكتبه بالامير به كذا يعرف وانه امر
العلم الثالث من الحديث اعقبه من ان الاول فلان ذلك الشيخ مع الاعراب
به اما ان يعرف فيعرف عليه ما لا يرد من ثقة وبعث ولا يعرف من غير
معبرك الحديث في ذلك فيه تفصيل للروي عند من غير طريق معرفة حاله فلا
ينبغي الحديث نقل ذلك ونقل عن الحاصل لبعضهم على ذلك كان مناقرة بينهما

انقصت

انقصت ومن ثم يجمع ترك حديثه من الحديث وهو غير واضح والقسم الثاني
من الحديث من هو حديث الماجيد من ايها امثال السند من كونه مقطوعا فيترتب
عليه احكام غير صحيحة حتى قال بعضهم لم يثبت احدا لكذب وفي جرح فاعله
به ذلك محالان يعني انه انما عرف بالانقليس في روى حديثا غير واحد ليس به
ثقة قبل ذلك خلاصا قيل لا يقبل علم لما ذكرناه من الضعيف المترتب على الحديث
وقع منه حيث اوجب وجعل المنطوق في كل روى وترتب عليه احكام شرعية
مستقيمة لاوله وذلك جرح وافي وقيل لا يخرج بذلك بل ما علم فيه الحديث
يرى وما لا يلائم المترتب كونه ثقة بغيره والانقليس ليس كذلك بل مترجحا
والامير انما ينقل وهو الضعيف الحديث انما يصرح بما يقتضيه الاتصال كذا
واخرنا من العقل لما ثبت كمن وقال بل حكاه حكم المرسل مرجع هذا
الان انك ليس غير تابع في امثاله فكيف تقبل الريبة في اسناده لعل الضيف
تلك على انما قال سنده الابع ايقانه بالقط لا يجعل الحديث بخلاف غيره فانه
حكم على سنده بالانسان عملا بالظن حيث لا يعارض له واعلم ان عدم الدق
الموجب للحديث يعلم باخباره عن نفسه بذلك ويحزم عالم مطلع عليه
ولا يكفر له يقع في ضعف الطريق زيادة ما روىها الاحتمال ان يكون من الترياق
ولا يحكم في هذه المسئلة يحكم كل متعارف الاتصال والافتقار السارس
المضطر من الحديث وصريا اختلفت اوجه المار به المجلس فيتمثل اروي
الراحد والامير وفيه اعقب الحديث مستأنا اسنادا غير روى مرة على وجه
اخرى على وجه اخر مما اضله وانما يتحقق الرصف بالانظر الى مع ستا روى
الراعيين المحققين في هذه الخبرها بحيث لم يصرح احد بها على الاثرين
الهيها اما ان يصرح احد بها على الاثرين بوجه من وجهه كان يكون راجعا
اصطفا واضبط او اكثر صحة الروي عنه ومحمد ذلك من وجه الترجيح
الحكم للراعي من الامر من الامر فلا يكون مضطرا ويقع الانظار في السند
بان يرويه الراعي تأمرا من بعد من حذوه مثلا تأمرا عن حذوه بلا واسطة وانما

في الرواية تلك نأخذ لا يقبل ما يثبتهم على وعمل شهادة لهم للضرورة صيانة الحقيقة والصدق
كثيرا مما لا نعلم لا يعرفها مسلمون وطوائف عندنا والهاك وعقله فلا يقبل ما يثبت
الصدق والمجرب على لا ارتفاع الظلم عنهما الموجب لعدم المرافعة المقتضية لعدم
هذا الكذب على تقديمه من الامور التي تثبت عندنا لا عبرة بقوله وجوبه على
على شرطه على ذلك لما تقدم من الامور التي تثبت عندنا لا عبرة بقوله وجوبه على
الصدق شرطه لا يقبل الرواية وضع الجليل بالشرط تحقيق الجليل بالشرط فيجب
الحكم بنفسه حتى يعلم وجوب انتفاء التثبت كذا في استدلاله عليه وفيه نظر لان
مقتضى الرواية كون الصدق ما نعلمه قبل الرواية فاذا جهل حال الرواية لا يصح
الحكم عليه بالصدق فلا يجب التثبت عند خبره بمقتضى خبره في ذلك ولا يثبت
عدم الصدق بل لما في خبره ولا يجب العلم بانقائه حيث لا يمكن الاصل عدم الصدق
في المسلم وصحة قوله وهذا معناه لا يتحقق في خبره من الامور التي تثبت
غير العلم فلا يثبت سبب ذلك وهذا هو سبب حقيقته قبل الرواية فيجب
الحال صحته في خبره ذلك ويقبل قوله في تركية الخبر وطهارة الماء ورفق الحاركة
والفرق بينهما كروية الرواية ما يثبت وليس المزاوية العادلة كروية ما يثبت
المعاصر بل يثبت كروية سليمان اسباب الصدق التي هي فعل الكبار والامور على
الصغار وخلافهم المروية وهي لا تصح باسحق من العقل به عارة يجب
نفاذه ونكاته وركانه فلا يثبت كروية خبره في خبره ذلك في تلك في تمام يصح
باعتبارها لان الطائفة من الاجناس المذكورة لا تحقق الا بالملكه فان
من اجناسها وصيغته لما يرويه معين كروية حاشا له يستقيم من عقله ان حاشا
صفا ملكا له حاشا له من العاطفة والتقصير في الخبر ان حدث منه عاريا
يا يقبل به معناه ان يروي به من الخبر حيث يخرجه في الحقيقة اعتبارا له
يقين من هذا الا ان العقل حاشا له يرويه ما ليس بمقتضى على العرجة المعتبر
وخصيصة تأكيد خبره على العادة ولا يثبت كروية الرواية المذكورة الا لما تقدم
الشرائط والنيات السلف والخلف على الرواية عن المارة والارادة فيقبل

العبد وصارت شهادتها في الجملة نافية اولى ولا العلم بقوله وعربية لان
منه الرواية لا الدورية وهي يتحقق بدونها والعلم بقوله من الله امرهم
مقاتلة ذرعاها وادهاها سمعنا من رب حامل فقه ليس بنفسه ولكن بنفس
شركا معرفته بالارسية جذرا من اللحن والتقصير في خبره من خبره
اعزها لما نأخذنا فاقم وصفا وهو شميل اعراب الظلم والسائق قال معناه لما اجاب
هذه الامور من الاصل بعربية ومن اخر خرف ما اخاف على ان يذهب اليه
بعض النصارى في جملة قوله النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على مقدا فليقتل مقده من
النار لانه لم يكن يثبت خبرا مروي عنده حديثا وفيه لحن فقد كذب عليه
والصحيح ان من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب على الله تعالى
فقدح رواية الامور وقد وجد ذلك في السلف والخلف ولا العدد بناء على ان
خبر الواحد وعلى عدم اعتبار ولا يعتبر في التثبت منه عدد فحاشا لها ان يثبت
به العلم في العدد من خبره في الجملة ثم وهل يعتبر مع ذلك امر اخر وهذا
خاص ام لا يعتبر فتقبل رواية جميع فرق المسلمين وان كان اهل بدعة اقر
لعددها انه لا يقبل رواية المبتدع من خبره وان كان يشا ولا كما اشترى
في الكفر لثباته غيره والنيات ان لم يثبت الكذب لغيره فذهب من ذلك ان
كالظاهر من نظارة الحقيقة لم يقبل ما نأخذنا ان كان داعية لنفسه في
لانه نظارة الحقيقة يرويه بذهبه والاقبل وعليه اكثر المحجوز والراجع
هو المشهور بين اصحابنا بالشرائط ايمانهم به ذلك المذكور من الشرط بغير
كونه اماجا وتلقا به في كتب الاصول الفقهية وغيره لان من عدا
شعهم فانت وان تأمل ما تقدم فينبينا له الدليل هذا مع علمه باخبار
صحيحة فيجب لنا ومقتضى الرواية او مقتضى مع ضا ومقتضى انهم
في كثير من احوالهم مقتضى من عن ذلك العمل الحاشا له انما اقتضى به في
اسلامهم من عدم قبول رواية الحاشا له باخبار الضعيف الحاصل للمروي
بشهادته مقتضى من خبره بالشرط ان الشرط الخبر والعلل بخبره بين الاصل

لان الجرح كان مختلفا اسبابه كذا كنت في التعديل يتبعه في ذلك لان العدالة تنقسم
 على اشياء الكبار مثلا فربما لم يعد التعديل بعضا من قرب كذا ولم يتدرج منه
 فلهذا في العدالة في تركه تركيد بالعدالة وهو فاسد عند الاخرين، على كونه
 مركبا للكبرية عنده ومن ثم ذهب بعضهم الى اعتبار التفصيل فيها ومن نظر الى
 صعوبة التفصيل ومنه ان كان بالاطلاق فيها ما التفصيل بالاطلاق الجرح والتعديل
 في ذلك فليس يعدل ذلك الوجه نعم لو علم اتفاق مذهب الجرح والمعتبر بكما اياه
 وهو طائفة الجرح والتعديل ليعمل بالعدول في الامور كذا في الامور الجرح بان
 يكون احتياجا فيها به تعديل الجرح واحدا او اوجدها مقلدا للاخر او كليهما مقلدا
 المتجهين الافتقار بالاطلاق في الجرح كالعادلة وهذا تفصيل صراحتا
فيها انه لا يرد على المذهب المشهور من اعتبار التفسير في الجرح اشكال
 حيث ان اعتقادنا من المذهب في الجرح والتعديل على الكتب المصنفة فيها و
 قولنا يتبعه فيها بيان السبب بل يقتصر على قولهم فلان صنف ومعه
 فاشترط بيان السبب يقتضي تفصيل ذلك وسد ما بالجرح في الاصل
 اصيب بان ما خلفه الجرح يكون في كتبهم عن غير بيان سببه وان لم يقتض
 الجرح على حد سبب من غير التفسير لكن يوجب الرتبة العقلية في الجرح كذا
 المفصلة الى قوله الحديث الذي يرويه فيتمتع من قبل احد بينه الى ان
 تضمنت العدالة او يتبينه من الجرح ومعه انما كانت عند تلك الرتبة
 فلهذا عن حاله جرحا اجب الثقة بعد ان قد قلنا بروايته ولم يتوقف عند
 الرتبة فيثبت الجرح في الرواية بقوله واحد كتحديد اى ما ثبتت فقد يلهى في
 الرتبة بالافراد فيهم وقد تقدم على المذهب الا مشهور ذلك لان العدل
 لم يتغير في معتبه الجرح كذا سلك فلم يتغير في معتبه من جرح وتعديل
 فيه وانما لا يرد على قوله بان قد يقتصر على تعديل مشهور ان لا يرد على
 فيه بالثبوت دون اصل الزنا وما ما خرج من ذلك واجوب زيادة القرع اعني
 الجرح والتعديل على اصله كالاكتفاء في الدعوى بالشاهد واليمين دون

التعديل

دون التعديل بعد سبب بعضهم في الافتقار، فاجاب واحد في ذمة حاله عنان
 وسلبا في الواحد في مذهب الرتبة وارجع ميراث لتصل بتدليل الجرح ومعه خاص
 فلهذا جرح واحد جرح وتعديل في الجرح مقدم على التعديل وان تعدد التعديل
 صرا على عدد الجرح على التعديل الاصح لان التعديل يجبر بما ظهر منه حاله
 والجرح يشمل على مادة الاطلاع لانه يخرج عن اكله على التعديل فانه لا يرد
 فيه طائفة في جميع الامور لعله ان تكتب المستوجب للجرح في جميعها
 الرتبة فيها هذا اذا امكن الجمع بين الجرح والتعديل كذا ذكره ولا يمكن الجمع كما
 اذا سدد الجرح بقولنا ان كان في وقت نقال التعديل ما سبه بعد جباو
 فقد فيه نقال التعديل ان كان في ذلك الوقت نالما او ساكنا ومعه ذلك
 نقالها ولم يكن التعديل ولم يتم التحليل الذي تقدم به الجرح ثم ملخص الجرح
 ان حصل للجرح بان يكون احدهما اضبط وامر به او اكثر عددا ومعه ذلك التعديل
 بالراجح ويترك للراجح فان لم يتفق الترجيح وجب الترتيب للثبوت
 استقامة الترجيح من غير مرجح القاصد اذا قال الثقة عدس في ذلك لم يثبت
 لم يثبت تلك الاطلاقات والتوثيق في العمل بروايته وان التفتين بتركيد
 الواحد اذا لم يل نقد براكضا بتركيد من تعيينه وتعيينه ليعمل
 في امه على تلك المقدم عليه التعديل وتاخرها من فيها ولم يذكره لكونه
 ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جرح منه ان عند هذا المشاهد بقلته
 وانما رتبة بناء على ظاهر حاله ولو علم به لما وثقه واصل عدم الجرح مع ظهور
 تركيته غير كاف في هذا المقام ولا بد من البحث عن حال الرواية على وجه يظهر به
 العدل الاسر الثلاثة من الجرح والتعديل او قمار بينهما حيث كان بل اقر به من
 شينه مررب قد القلوب ثم يكون ذلك الفصل منه تركيد للرؤية
 فيستحقا بقله حدس الثقة اذ قد يقتض به غير الاخبار من غير تعديل في ناله
 قد يجوز في مثل هذا الاطلاقات غير محال الشارة وهل يترك الاطلاقات على الترتيب
 من لا بد من استقلاله وجها اجدوها تقر له على ظاهره من عدم جواز ذمة الثقة

فمنقول ذلك على تقدير صحة مقصد التوكيد او حمل الاطلاق عليها يتبع قوله فقد
 عدم المعارف وانما يتحقق ظهوره عن يقين بعد ذلك والحيث عندنا انه وانما الاكفاء
 كالمكان ما ذهب بعضهم الى الاكفاء بذلك بالبرهان الجلي او القاطع وقطعه بضعفه مثله
 وان قال كل من رجع منه بوضوح وان لم يستمع لم يرد عن عدم اليقين فانه
 مكمل اليقين انما لا يقل بركبته هذه كما قرناه وقول العالم هذه الزيادة صحيحة في
 قوة الشهادة بعد دلالتها فانما وليت تقديم الاكفاء بذلك ويرى العدل من
 اجل سواه لم يجعل برأيه منه بعد بل لا بد من العدل الاصح طريق اولى لانه
 محسوس ان يردى من غير عدل وقد وقع من اكثر الامور من اعادة والمصنفين ذلك
 خطأ فاشد واذ من المحدثين ذهبوا الى اقتضا ذلك التعديل وكذا عمل العالم في هذه
 في الاحكام وفتياهم في غيرهم على وفق حديث ليس حكما منه بصحته ولا انما
 له قد حان فيه ولا في ربه لانه ان كل واحد من العمل والمخالفه اتم من كونه مستلذا
 اليه او قد حان فيه فيكون في العمل الاستناد الى العمل اخر من حديث صحيح او غيره
 وفي المخالفة كونهما شذوذا او معارضة لما هو ارجح منه او غيرها والعام لا
 على الخاص وقد تقدم الخلاصة في اشتراط عدالة الرادى معك لعله قبل رواية غير
 العدل لامر عارض السامع في بيان الاكفاءة المستعملة في الفرج والتعديل
 بين اهل هذا الشأن لما كان المعتمد عندنا في الرادى العدالة المستفادة من الملة
 المذكورة ولم تكن غايته ارجاء المسلم فلا يردى فلا بد في التعديل عن لفظ صحيح
 يدل على هذا المعنى وقد استعمل الحديث وعلما الجاهل الفاظ كثيرة في التوكيد
 بعضها دل على الملة وبعضها اعم منه فمن تذكرها مفصلة وبنين ما يلي
 منها عندنا عليه وما لا يدرك فنقول الفاظ التعديل الدالة عليه هي ما نقل
 العدل هو عندنا وهو ثقة وهذه اللفظة وان كانت مستعملة في اوجب الفقه
 اعم من العدالة لكنها هنا لا تستعمل الا بمعنى العدل بل لا غلب استعمالها في اصد وقد
 يتحقق بعض الزيادة ان تذكر في تركبهم لفظ الثقة وهو يدل على زيادة المعنى
 وكذا قوله المرجحة اي ما يوجب تعديل ربه اطلاق اسم المعدل عليه صراحة

ظاهرة فاشا عليه بالثقة والاحتجاج وان كان اعم من التعديل بان يصدق بالعدل
 فلهذا لم يأت الضعيف من ما سبق تفصيله لكن الاستعمال في الاصل هذا المثل
 لهذه المصلحة يدل على ما صرحنا من ذلك وهو التعديل وزيادة نعم لم يقل بغير
 تعديل بل واخره لم يدل على التعديل لما ذكرناه من تحلل الاطلاق هذه المصلحة على من
 الرادى بعد الالة العرفا لما صرحنا قلنا قوله صحيح الحديث فانه يقتصر كونه ثقة
 ضابطا فيه بزيادة تركبه وما اوردت من الاكفاء الدالة على التعديل على
 قوله منقذ ثبت ما مضى على ما يوجب تعديل من حديثه صراحة في صدق قوله
 بالغيرة او الاكفاءة على التوسع بكتبه حديثه يقتضيه ان يصدق به بغير اطلاق
 طريق بل يقتضيه بغيره من عرف حاله فلهذا قيل لا بأس به بمعنى انه لا يوجب
 الخلف وقد اتفق هذا المصنف لجماعة منهم احدث ابن عوف النخعي ربه
 حواه وذكرها العلامة في قسم من حديثه على ربه يتم جليل صالح الحديث وشكوا
 حواه في الاصح هذا المصنف لجماعة كما يراهم بن ابي التكرام والياس الصيرفي و
 بيان الذي روى عن ابن قتيبة القتيبي حديثا روى بن سعد ربه وهذا انما
 والفاطم بن هشام وقيس بن عماره ومنهم من جمع له بين الاكفاء في الحديث
 شعيب الاكفاء حديثه كحديث قيس الاسدي وهو عالم بما يراهم بن ابي
 الكوفي واولها الحكم بالانفراد اصح كما يراهم بن محمد الحنبل واحديث ما
 وشباب بن سعد ربه وهذا حديثه صحيح كما ان ربه بن سليمان
 ويصحيح من الاكفاء وهو بن ابي حنيفة النخعي وشكوا في حديثه كحديث
 بنات فاما الاصح في جميع هذه الامور عدم الاكفاء بما لا يقتضي زيادة
 بعضها ان يردى من بعض لا ينافي من لفظه فلهذا لم يردى اما الاصح فلهذا
 الى بعد منها تدبر مع الضعيف وان كان من سلفه او كان ما الاحتجاج عليه
 فقد عرفت انه قد يفتى بالضعيف فيلزم من الحسن ما ما عارضه وما اوردت
 بالصدق بالقطعي وقد يجمع مع عدم العدالة ايضا في شرطها الصدق مع
 ان يردى اكرهه حديثه وانظر فيه فلهذا لم يردى من الملة بل ظاهرة عدم التوثيق

اما تم الياس عند قتراب من الخبرية لكن لا يدل على القوة من المظهر ان نقل الياس من
واما ما نقل من بعض الحديث من انه اذا اعتبر به فزاد الثقة فذاك امر محقق لا شك
لا يفتقر على ما قيل في الاقطر وما اوضح يشير فانه وان اريد به التقدم في العلم والدين
الحديث لكن لا يدل على التوفيق فقد تقدم منه من ليس بثقة ومثله جليل وما
مدالي الحديث فان الصلاح امر خافي فالمرئى بالنسبة الى التعريف حاله ان لم
صالحا بالنسبة الى الحسن والصحى وكذا الحسن بالنسبة الى ما حقه وما رده
واما المذكور فقد يكون الشكران على صفات لا يتلذذ بها ولا تدخل فيها
كذا خبر مع احتمالها من على المظهر وما القائل فطعمه لان رجح الفضل في العلم
وهو يحايي الصنف بكثرة والخاص فرجع وصفه الى الوضوح مع امام معين
او من ذهب معين وسنة التزاهد به اعم من كونه ثقة في نفسه كما يدل عليه
العرف فطكون الممدوح اعم بل هو الى وصف الحسن اقرب وكذا الوصف بالزهد
والعلم والصلاح مع احتمال ذلك الصلاح على العقائد وزيادته لكن فيه ان
الشرط مع التقدير الضيق الذي من جملته عدم غلبة الدنيا والصالح بما
الكثير وما اقرب الامر ليس بما هو الحد المظهر والامكان قربا منه بل بما
كان قربا الى المذهب من غير ذلك فيه راسا والمسكر الى رواية قرب
من صالح الحديث فقد ظهر ان شيئا من هذه الامور ليس يصح في النقل
وان كان بعضها من ما صدقتم لا واحد منها فيصير المذهب فيكون حديثه
المعتمد بها بالحسن لما عرفت من انه رواية المذموم من اخبارنا مدحا لا
حدا للتدليل بل بهذا اذا علم كون المروية بذلك من اخبارنا امام عدم العلم
فيشكل بان تدعيها مع الاضافات ببعض المذاهب الخارجية مما مضى من ذلك
نعمد شيئا من الرافق والظن وما التجهيز فمن لا يصير منه في العقائد تحقيقا
قاصدا بل يكتفي في السلم بها حيث لا يظهر خلافها فيلحق بكثير من هذا النوع
في المذهب خصوصا مثل العالم والمحقق في الضابط والصالح والفاضل
والشبه هذا ما يتلحق بالافاد التمدل والافاد المخرج مثل تصنيف كتاب

صالح الحديث من قبل نفسه اي مختلفا كذا بالغ في مطر ب الحديث منكره
اي يتصرف في روايته من غير الثقة منكره في نفسه امر وكذا الحديث
القول املا يستمر قوله ولا يعتد عليه منهم بالكلية وان نقلوا ونحوها من الاثر
القاعدة ساقط في نفسه امعد بيده واه اسم فاعل من وهي اي حصة في القاء
تقول وهي الخابط اذا صنف وقوم بالحقوط وهو كناية من سدة منقطة وسقط
اعتبار حديثه لا يثبت ما لفته في اعتبارها الا لا يشك معتقد به ليس بذلك الثقة
او العلم والوصف المعتمد في ذلك ونحو ذلك **الاصح** من حفظ بعد استقامته
محقق بضم الخاء مسكون الزا وهو الحق ومنقطة العقل وقس كما الواقد بعد
استقامتهم من ان العلم في الظاهر في ذلك في من انصارت منه وكثير من علماء
العلم المفضل ومحدثي على الشك في ما سياتيهم من غيرها من القوامع فيقول ما في
عند فضل الاحتياط في اجتماع الشرايط وارتفاع المراتب وبرد ما روى عنه بعد
معاشرة منه على وقع قوله او بعده للشك في الشرايط وهو الصلة عند الشك
في التقدم والتميز وانما يعلم ذلك بالانبايح او بقول الراوي عنه حديثه قبل
اختلافه ونحو ذلك ومع الاطلاق وعدم التام في بعض الشك في الحديث **الاصح**
او ارجح ثقة من ثقة حديثا روى عن المحدث منه في ذلك الحديث ضفا و
يكره رويته فان كان جائزا ما يفيقه بان قال ما رويته على معجزة الفصحى او
على ونحوه فصار على الخزان والمجاهد هذا الاصل في وجوب رد الحديث لم يكن
ذلك جرحا للفصحى ولا يفيق في رواية عنه ولا عن غيره وان كان كذلك
الشك في ذلك ان ليس قبل جرح شيخه له بالي من قبول جرحه لشيخه
نفسا مطلقا وان لم ينكر الرواية ولكن قال لا اعرفه املا اذكره ونحوه لا يفيق
في رواية الفصحى على الاصح ان لا يدل ذلك عليه بوجه لاحتمال السوء
النسيان من الاصل والحال ان الفصحى ثقة جائز فلا يرد بالاحتمال بل كما
لا يطل رواية الفصحى ويحيز لغيره ان يروى عنه بعد ذلك يجوز للراوي
عنه املا ان لا يذكر الحديث روايته عن ادعيائه سمعه منه فيقول

قلت لا يبعد الله عن بعض النعم فيكون من حد يترك ما يفرق قال ما فرق
عليهم من امره حديثا ومن وسطه حديثا ومن اخره حديثا فلهذا قال في هذه
الافاديت مع الغرض على ان يفرق بين قراءة الراوي والامر بها فيقول الراوي
بالسماع من الشيخ في حاله كونه مرويا لغيره وذلك المخرج سمعت فلانا او سمعت
اي هذه العبارة اعلاها اي اعل العبادات في تأويله المخرج لولا ان كان
السماع الذي هو على الطريقة ثم بعد هذا المذهب ان يقول حدثني فلان او سمعت فلانا
او سمعت فلانا في الحديث عليه لكنها صيغتان الاجازة لما سميان من ان بعضهم اجاز
هذه العبارة في الاجازة والمكانة جلا سمعت فلانا لا يكره احد يقول سمعت
في احاديث الاجازة والمكانة ولا يفرق بين سمعه وروى عن بعض الحديث
ان كان يقول حدثنا فلان ومثله ان كان يقول سمعت فلانا في الحديث في
الا ان لم يسمعه شيئا من ذلك فيكون سمعت في هذه الطريقة اعل منها
وذهب اكثر لما ذكرناه وقيل لها اعل منها لانه ليس سمعت ولا في اعل الشيخ
يرى له الحديث وخاطبه به وفي حديثنا ما خبرنا لانه على انه خاطبه ورواه
له وشبه ان هذه وان كانت مزية الا ان الخطب فيها اسهل من احتمال الاجازة
والنداء فيها فليكن ذلك تحصيل ما ينفي ذلك او من تخصيصه باللفظ او
من جهة المختصين به ان لا يفرق الحال في صحة الرواية بهذه المرتبة بين
وصفه وعدمه ثم بعد حديثنا في المرتبة من هذه هذه الحالة اجازنا
لظهور الاعتبار لظهور الاجازة في القول وكذلك يستعمل في الاجازة والمكانة
نقد ذلك كما ان اورد ثم اثباتا ثانيا لان هذه اللفظة تامة في الاجازة وهو
قابل الاستعمال هنا مثل قول الاجازة فكيف بعد ما واما قوله الراوي قال
لنا وذكرنا من قبل حديثنا فليكن ذلك في الاجازة فكيف بعد ما واما قوله الراوي قال
على انفسنا من قبل حديثنا فليكن ذلك في الاجازة فكيف بعد ما واما قوله الراوي قال
الحال في المناظره بين المخصين استجه واثبت من حديثنا لولا انها على ان
المقام لم يكن مقام الحديث واما اقتضاء المقام ما رواها اعاد في العبارة

الوافد

الوافد في هذه الطريق على الراوي بالسماع قال فلان فلم يقل فلانا لانه
مخرج اللفظ من كون سمعه منه بها سلطة ووساطة وصحبه ذلك
على السماع منه عرفا انما يحقق لقائه للروى عنه لا سيما من عرف انه لا يقول
ذلك الا فيما سمعه بشرط بعضهم في حمله على السماع ان يقع من غير سمعها
ان لا يقول الا فيما سمعه منه حديثا من الحديث ليس هو ذلك وان كان عدم
اظهر ما فيها القراءة على الشيخ وسمعه عند اكثر قدام المحدثين العرض
القائم بغيره على الشيخ من كانت القراءة من حفظ الراوي او من كتاب
وسواء ان العرض لم يحفظه الشيخ او كان الراوي يحفظه والاصل الذي سمي بها
به بعدد اي هذا الشيخ من غير ان يحفظه او يدققة غيره اما غير القصة فلما سمع
باسم كذا لاحتمال الخطأ والتعريف في قراءة الراوي وعدمه في غير القصة و
احتمال سماع القصة تارة فلا يقدح في لا يقدح السمع لقوله الشيخ انهم وفي
احتماله انظر بقية رواية في صحة اتفاقا من الحديث وان خالف فيه من
لا يعتد به وكذلك احتجوا ان القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في
المعنى او قوله او دونه فلا الاشهر بان تقدم معان السماع اعل وقد عرفت
وجهه وقيل هو على العرض كقوله اي حديث الشيخ لفظه ساء وهو المخرج
من طاعة الخواص والروى بتحقيق القراءة في الحالتين مع سماع الاخر وتام سماع
الشيخ مقام قرأته في اعادة الضبط وعدمه بدعيث من ان سماع
الشيخ قال قرأتك على العالم قراءة العالم عليك ساء وقيل العرض
من السماع من لفظ الشيخ وما حفظه لغيره على دليله في الاملاطه التي
مع الشيخ في عدم تكليف القراءة التي هو موصوفه ان يكون تكليف الاجازة
عن هذه الطريقة ان يقول الراوي او اراد بها يدق ذلك قرأتك على فلان او
عليه ما لا سمعنا في الشيخ بل ان لم يكلفه القراءة عليه ولا يعدم تكليفه
بالساعة بل للفظه بما يقتضي الاخر بكونه مروية وهذا اعل عبارة هذه الطريق
لولا انها على الواقع صريحا وعدم احتمالها بغير الخطم بعد ما في المرتبة التوقير

حدثنا ما خبرنا مقيد بن بديل قراءة عليه وحده من الكتاب الذي عليه الكتاب وطلعت
 من قوله قراءة عليه على قول بعض المحدثين لأن إقراره به قائم مقام التحدث
 والأخبار ومن ثم جاز في خبرين بالقراءة عليه وقيل لا يصح هذا الإطلاق
 لأن المخرج لم يحدث ولم يخبر وإن إقرارنا سماع الحديث ولا يلزم من خبرنا ما اختر
 خبرنا مطلقين لأن الاتفاق المستعمل على وجه المجاز يقتضي تغييرها من القراءة
 الدالة عليها ولا تطلق ككيفية معناها وقد مر ذلك في خبرنا الملقاة
 الثاني وهو خبرنا وقت الأول وهو حديثنا لقراءة عليه بالاسم والاسم
 وحده خبرنا نأخذ بتغييرها في غير النطق كثيرا ولا في الفرق قد شاع بين أهل
 الحديث وإن لم يكن بينها فرق من جهة اللفظ ومن فرق بينهما لغة فقد تكلف
 عنه والفرق هو الظاهر في الأفراد والاستعمال وإذا تأمل الزاوي
 لله أي المروي عند خبرنا فلا بد من هذا وهو ساكت مصحح اليد فأنه قد
 فلم ينكره لك صح الخبر والتحدث عنه وأنه لم يكلم بما يقتضي الإقرار به على
 قولنا لا كقولنا لا في القرائين المتطابقة على أنه مقرب ولأن عدالة تمنع من السكت
 عن التماس ما ينسب إليه بغير صحة وشروط بعضهم نطقه ليتحقق الحديث والأخبار
 ولأن السكوت أهم من الإقرار وهذا لا ينسب إلى الساكت مذهبنا
 الأول يجوز للزاوي أن يقول كما الأول حدثنا ما خبرنا نزيل السكوت مع
 قيام القرائين على إقراره منزلة أخباره وقيل نأخذ بقوله قراءة عليه وهو صحيح
 ونحوه ولا يخفى أن يقول حدثنا لا نذكره بغيره فله أن يقول به ويريد
 ذلك وما بعده الزاوي من الشيخ وحده أو ساكت هل سمعه وحده أو سمع
 غيره قال عندنا ما ينسب إليه بغيره حدثنا ما خبرنا مغيرة الحكم وحده ليكون ذلك
 المخرج مع تحقق الوحدة ولأنه المتيقن مع ذلك لأصالة عدم سماع غيره
 وما سمعه مع غيره يقول حدثنا ما خبرنا بصيغة الجمع للمحافظة عليه وقيل
 أنه يقول مع ذلك حدثنا واحد لأن لا يوافق كل مرتبة من حدثنا حيث أنه
 محتمل عدم قصدنا إلى التحدث بغيره ليس أصل بلده كما مر عليه في خبرنا

القول

على التام

على التام من هذا لأن عدم إقراره من الأصل وهذا المفضل بل إن كان
 ولجميع أصالة ما يمكن لا يوجبنا هذا الحالة الوحيدة ما شكك حدثنا بقصد
 التعظيم وفي حالة الاجتماع حدثنا في قوله في الخبر وعدم إقراره في
 في إلفظه جاز لعينه لغة معناه أي نفي العلم في الكلمات الواقعة في الخبر
 بلقط خبرنا وحدثنا من ذلك أحد خبرنا بالآخرى لا يقال إن يكون من قال ذلك
 لا يرى التسوية بينهما وقد عبرنا ببيان من قصدنا وكذا ليس ليس له ذلك
 سمعت ما حدثنا ولا أكد وعلى تقدير أن يكون المصنف من بين المتروكين في
 في خبرنا المحدث في نقل الحديث بالاسم فإن خبرنا جاز الإبدال و
 الأنما وما المصحح منها من غير أن يذكر في مصنف في خبرنا تغييرها بالآخر
 على خبرنا الزاوي بالاسم وعدمه فإن قلنا ما جاز الخبر والأصل سواء قلنا ما جاز
 في المعنى أم لا لا يوجبنا يكون خبرنا إقراره معدية لمعنى الآخر وإن كانت على
 مرتبة أو أدنى ولا يوجبنا الإقرار بالمال إن السامع أو المصحح يسمع منه أو من
 السامع يسمع منه الخبر كما في الحديث والقراءة المظنية في الأصل والحقبة بحيث
 يخفى بعض الحكم والعدد عن القارئ ومخبر ذلك والاضابط كونه بحيث لا يفهم
 المقرب لعدم تحقق معنى الأخبار والتحدث به قد مر أن قولنا خبرنا واحدنا
 ما خبرنا وقيل بخبرنا ويعني من اليسير من الشيخ ونحوه على وجه الإيجاز أصل الجواز
 وإن منع وقصد على الوجه الأول ويختلف ذلك باختلاف أصناف الناس في
 حسن الفهم وعدمه وانما عده بالشرع لأن منعه من يسمعه الشيخ ونحوه
 ومنهم من يسمعه أدنى ما يقرأ وقد مرى من الحافظة أي الحسن الذي يظن أن
 به حدثنا من مجلس الصفاء وليس يوجب خبرنا أن يعد بالظاهر على قوله له بعض
 الحاضرين لا يصح سماعك وانت تفتي فقال ليس لنا اطلاع خلاف ذلك ثم قال
 تحفظكم أنما الشيخ من حديثنا لأن قلنا لا نقول الدار فليس إلا ثمانية
 عشر حديثا من الأحاديث فوجدت كما قاله ثم قال أي الحسن الحديث
 الأول منها من فلا تفتي كذا الحديث الثاني من فلان ومنه كذا الحديث

الكتاب عن كتابه وقصته كذا ولم يذكر سائدا الاحاديث وصرفنا على تغيير
في الاملاء عن كتابه فاصبح الناس منه واحد الشيخ لما سمعوا رواية رواية من
المصنف اجمع اذ الكتاب عبد الفقيه منه فان جرى على ايدى سعد السماع وانما كان في
اصطلاحنا عبد الفقيه و غفلة الشيخ ار غفلة السامع عن بعضه يغير ذلك
بالاخبار و لما فاته و اذ كانت الاحاديث خطية في كتب سمعه عن روايته و من شك روايته
عن بعضا بعض الامرين و اذ اعظم مجلس الحديث و كثير فيه الخلق و لم يكن اسماع الشيخ
يبلغ عنه مستور روى سامع المختل عن المجلس من بعض المحدثين لقوام الفرق بين الكثير
بصدقه بما بلغه في مجلس الشيخ عنه و الريان السلط عليه فقد كان كثير من الاشي
عظيم الحج في مجالسهم و على الاول و تولف و بغير عنهم المختل في كثير
صحيح بواسطة بغير راي و عز و حد رواية و ذلك عن المجلس و المر و بالغا
في ذلك عن الصحابة ان الضاح كان في الكلمات اسم بها قد سأله سأله
جلس الاحاديث قل كثير كان المختل الواحد اليتيم بالا الاملاء حق ان ضات البحا
سعد كل بغير صاحبه و روى ابو سعد البحافي في ازب الاستد ان الشيخ
وجد من يخبر بمجلس عام من عليه عام في حجة القول الذي في جامع الرجال
قال و كان عام مجلس على سطح المسقط و يقتر النا سنة الرجبة و ما يليه صلى
الرجب حتى سمع بها استناد اسم بها في الاستناد بمع عشرة مرة و النا سأله
فسمعه فقال المختل كره الي من يخبر بهم في مجلس عشرين الاف و اذا
الف ثم حدث نا العلم و ما يرد بذلك عنا كره الادبار فكان يروي ثاني بالحج
ثم انطلق فكان له راي و يقول الشيخ ان اغذ عن المختل من رويه عن المجلس بغير
واسطة المختل بعض الاشي لانه خلط الراي ولا يشترط حجة الرواية بالحج
و القرارة القران بان يروي الشي المروي عنه بالحج و اروت و الحجاب و ان
الصحابة ان حدث بلفظه او بغير حضر ان قرأ عليه و ابعد نقد ابعد نقد
الرجح عنه و عنه لم يحدث بها في الاشي كان ام فكتم و قد كان المختل سعيد
عن المر و الشيخ و غير عن من الغضا من و الحجاب و من رأه من من اعتاد

على الصخرة

[illegible]

لا يجوز ان كانت معلومة الا انها في قوة المطلقة لان مقتضى كل اجازة تقضي رواية
 بها في حصة الجازلة وكان هذا مع كونه بصيغة المطلق في قوة ما يقتضيه الاملاط
 وحكاية الحال لا تقيدها حقيقة من اجازة بعض الفقهاء معك ان شئت فقالوا
 ولا يقع الاجازة لعدم كونه اجازة لمن يولد لفلان كما لا يقع الوقف عليه
 وقيل بل يقع الاجازة لعدم ان عطف المعلوم على المجهول ما جرت اطلاقه وقيل
 ومن يولد له كالوقف ومنه من اجازتها لعدم عطفها على اجازة اذن الاجازة
 ومرد بانها لا يخرج عن الاخبار بطريق الخلق كما سلف موصلا بقول لعدم استناد
 لموسم كونها اذنا من لا يقع لعدم كمال اتيقن الكمال لعدم ومنه من
 صير من المجازين والاطفال بعدا لفصلهم بغير خلا يتقرب في ذلك من المجازين
 وقد رأت خطرا جازة من مطلقا بالاجازة لاجل انهم قد لا تدبر
 تاريخ ولا رتب منهم السيد جمال الدين ابن طاهر من ولده عياض الدين وشيخه
 استبان ان الكرامات عند بالعرف لا لاداه الدين ولدوا بالشام قربا من بلادهم
 فسندى الان خطر طبعهم بالاجازة وذكر الشيخ جمال الدين ابن عبد صالح النسي
 قدس سره ان السيد جمال الدين يوسف لحياتهما في المدة صارا الى في ثالثا وقضى
 والدي بيت الذي السيد في فقلت منه انه قال في ياردين اجازت لك ما يجوز
 في رواية في ثالثا يستعمل فيها بعد طاعة ما خصصت به وعلى هذا جرى السلف
 فكانهم والفظا هلا لعل هذا الشرع من افراخ حمل الحديث النبوي ليرد به
 بعد حصول اهليته وروا على ترسيخ السبل والوقا الاسناد الذي اخصص به
 هذه الامة ونقريه من رسول الله صلى الله عليه وآله واسنادا ونسبا اعني الاجازة لعل
 فيلخصه ويحان بطلانها بالصفة نظر المجهول وعدمه وعدمه نظر المجهول
 وقد تقدم انه يرد ما في حصة الجازة ومقتضى الاما كما يقع سماه لا على ظاهر
 الفاظه اذا سلمت وقد وقع ذلك في مرتبة من غيرها وحصل بها النقص والفاقر
 والمبني على طريقه والى فرجا من ذلك منق الملم اقرب من رواية المبتدع بقول
 على بعض العجوة وقد تقدم ولا يخبر الاجازة بالاجازة المجهول من الحديث

لا يجوز ان كانت معلومة الا انها في قوة المطلقة لان مقتضى كل اجازة تقضي رواية بها في حصة الجازلة وكان هذا مع كونه بصيغة المطلق في قوة ما يقتضيه الاملاط

لا يجوز ان كانت معلومة الا انها في قوة المطلقة لان مقتضى كل اجازة تقضي رواية بها في حصة الجازلة وكان هذا مع كونه بصيغة المطلق في قوة ما يقتضيه الاملاط

عنه اذا قلنا المجهول مع بعد ذلك لما عرفت من انما في حكم الاجازة بالاجازة جازلة
 ولا يقتضي ان يجرى بالاجازة او لا ياذن فيها بالاملاط كما لو كان مع العبد النسي
 ان يشر به وقد ذهب بعضهم الى جوازها بما على جواز الاذن في ذلك حتى لو كان
 ربي متبعين من يريه الاجازة بجميع صحتها مطلقا في الرواية ما قلنا فيها
 ليرد به لكن لولا ان اجازت لك ما مع ويصح عندك من صحوات مطلقا ان
 يرد به في ذلك عند ما مع عنده بعد الاجازة انه سمعه قبل الاجازة ولما
 بعضهم اجازة ما يتقدم روايته ما لم يسمعه ليرد به الجازة له اذا قلنا المجهول بعد
 فذلك وقد قلنا جازة من لا فاضل وشيخ لاجازة له اجازة الجازة ليرد به
 اجازت لك جازة في اور رواية واجازة له روايته ان روايته اذا سمعت
 جازة له ان يسمعها غيره وقيل لا يجوز اجازة روايتها ما لم يسمعها لاجازة لعل
 خاصة وهو مذكور في بعض الكتب بالاجازة ان يسمعه بالاجازة ان اجازة ليرد به
 شيخه ان جازة له شيخه ليرد به اجازة ليرد به ما دخل فيها ولا يتجاوزها
 نأذ اجازة شيخه بما يقع سماعته عنده من سمعته شيخه ليرد به هذا الجازة الثاني
 عن شيخه موصلا لسط الاما تحقق عند الراوي الاخير عنده انه مع عند شيخه
 موصلا لسط انه سماع شيخه الاول ولا يكتفي بمجرد هذا ذلك عنده الان
 من يرا ان يكون قد سمع سماعته عند شيخه لعل يحقق لفظه وتقييده فيبقى
 التمسك لذلك والسياسة ما انما سمعت الاجازة مع علم الجازة بالاجازة ليرد به
 الجازة له ما لا يثبت لانها قد سمع وترتيب ما قلنا هل العلم الجازة
 الجازة ليرد به لعل فيها والاشهر منه وانما ثبت الجازة بها بالاجازة
 وقد سمعها سمعت الاجازة بغير اخطأ بها كما سمعت الرواية بالقرأة على الشيخ مع
 انه لم يلفظ بما قرأ عليه وبه اعيا لفظه مع الكتابة انما سمعها يدك اللفظ
 ليحقق الاجازة الذي مقلده اللفظ والاذن والمقتصر على الكتاب به ينظر الى
 تحقق الاذن ما لا يخبر بالكتابة به مع التقيد كما تحقق الكتاب بالكتابة به
 مع وقد سمعها عند بعضهم حيث ان الغرض مجرد الاباحة وهي تحقق بغير اللفظ

لا يجوز ان كانت معلومة الا انها في قوة المطلقة لان مقتضى كل اجازة تقضي رواية بها في حصة الجازلة وكان هذا مع كونه بصيغة المطلق في قوة ما يقتضيه الاملاط

لا يجوز ان كانت معلومة الا انها في قوة المطلقة لان مقتضى كل اجازة تقضي رواية بها في حصة الجازلة وكان هذا مع كونه بصيغة المطلق في قوة ما يقتضيه الاملاط

كقديم العام الخالص ومنه الثوب الى العراين لليليه ونحو ذلك والاختلاف
بينهما في غير اللفظ عرفا وبما فيها المتاركة وهي لغتان اختلفا المتاركة القرية
بالاجازة وهي انما اعراضا عن الغرض الاجازة على الاطلاق حتى انك بعض افرادها
نحو الجوزة واليهما ونما بعض قات في ان المتاركة تقتصر على ما فيها من الجوزة
لها وحصره دون الاجازة ومثلها انما بعض من الاجازة لا فيها اجازة محصورة في
كتاب بعينه خلافا لاجازة ثم لها من حيثها ان يعطيه نكاحا او عاركة للشيخ
يصله على سماع الشيخ ونحوه ويقول له هذا سماعي من فلان او روايتي عنده
قاروه عن او اجريت لك روايتك عن فلان ثم نكحها بآه او يقول جوده وانك
وقابل به ثم رده الى منعه هذا ويمنع هذا عرضا للمنازلة او الطريقين حديثا
نحوه القرائة وهي ان المتاركة المحصورة بالاجازة ومنه السماع في المرتبة على الاجازة
لا تشمل القرائة على ضبط الرواية وتضييقها بالاجازة بالمتاركة ومثل ان المتاركة
مع الاجازة متساوية مثل السماع من حيث تحقق العمل بالضبط من الشيخ ولم يحصل
مع سماعه من الزاوية اخباره فحصل الاجازة فذكرت المتاركة بمنزلة ثم دون
هذه في المتن لانه ان يتاوه سماعه ويجوز له ان يسلكه الشيخ عنده ولا يملكه
فيرويه عنده او يروي عنه او يروي عنه بل على وجه يثق به فحصلت
لما شاعرت الاجازة على احد بعينه الاجازة المجردة من المتاركة وهذه المرتبة
تتقارب عما سبق لعدم احتياج الطالب على ما قبله من بعينه عنه فلهذا لا يكتفى
تظهر لها من على الاجازة الواقعة في صيغة تلك من غير متاوه الا ان المشهور ان
لها من على الاجازة المجردة في الحقيقة باعتبار تحقق العمل بالمتاركة ومثل انما يكتفى
عليها اهلا وهو قريب ان انما في الطالب الشيخ بكتاب ففان الطالب للشيخ
هذا روايتك فمنا وليست واجري روايتك فحصل من غير نظر في الكتاب وتحقق
لكونه رواه صحيحا ام لا فبما ان لم يثن سمعته الطالب بحيث يكون شقة
ستيقظا والاصح الاعتراف عليه وكان اجازة جازية كاجازة القرائة على
الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القاري من الاصل اذا كان موثوقا به

معرفه ورويا وكذا يجوز حكمه ان قال الشيخ حديثه بما فيه ان كان حديث
مع برأين من الخط والوهي لروا المتاركة السابق مع احتمال فقاء المتاركة
عند الاجازة وتقليد ما على شرط ولا يفيها المتاركة المجردة عن الاجازة بان
متاوه كذا با وبقيل هذا سماعي او روايتي فحصل عليه اربع خبرات
اروه عن او اجريت لك روايتك عن فلان ونحو ذلك وهذه متاركة متاوه
والاصح ان لا يجوز له الرواية بواحد من روايتي بل ذلك بعض الخبر
لصالح العمل بكونه روايتي مع اشعارها بالاذن له في الرواية واستدل
لها من الحديث بما روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم يكتابه الى كسري
مع عبد الله بن خذافة وانه ان يدعه الى عظيم العيرين ويدعه عظيم العيرين
الى كسري فاجازة لا يرويه الكافي باسناده الى احمد بن عمر الخلال قال قلت
لأبي الحسن الرضا ع ارجو ان اجعل من اصحابنا يعطيك الكتاب ولا يقرأه اروه
عن اجازته ان اروه عنده قال فقال اذا علمت ان الكتاب لله تارك
عنه وسياق ان منهم من اجازة الرواية بمجرد اعلام الشيخ الطالب ان هذا
الكتاب سماعي فلان هذا من يد على نكح ويبرج بما فيه من المتاركة
فانها لا تقع من الشعار بالاذن وانما روي بها ام بالمتاركة باي من فريقتا
حدثنا فلان فمنا ذلك واخرنا متاوه غير مقتض على حدثنا واخرنا الاجازة
السمع والقرائة وتبين ان يطلق حصفا في المتاركة المحصورة بالاجازة
فما روي من انما في معنى السماع وجوزة اعطاه حدثنا واخرنا بعضهم في
الاجازة المجردة منها من المتاركة ولا اشعار باعتبار صحة العقيد بالمتاركة
ام الاجازة او الاذن ونحوها وكان يقتضيه ضم الاجازة بعبارة لم يسلط
فيها من التذليل كقديم في الاجازة اخرجنا او حدثنا مشافهة اذا كان قد شافه
بالاجازة لفظا وكعبارة من بقله اخرجنا فلان كتابه او فيها كتب الي اذا
كان اجازة بقله وهذا وشق لا ينج من التذليل لانه من الاشتراك و
الاشتمال بما هو على منه كما اذا كتب اليه ذلك الحديث نفسه ولا يخل

الخلافة من ذلك فصر بعضهم الإجازة شفاهاً بآيات من وما كتب فيه الحديث
طريقاً ولم يشأ فيه بالإجازة يكتب إلى ثلاث كتاباً ومعهم استعملوا الإجازة
 الواقعة في رواية من طرق الشيخ المسج بكتابة عن فقهاء أهلهم إذا سمعوا
 شيخاً بإجازته عن شيخه قرأت على فلان عن فلان ليتميز من السجاء المبرمج وإن
 كان غير مذكور بين السجاء والإجازة ما علم أنه لا يزال ذلك المنع من المطلق
 أخيراً بعد ثبوت الإجازة بأجله المخرج لذلك كما اختاره مقدم من المشايخ من
 متأخره إجازته لم يميز ذلك أن شاء قال حدثنا ون شاء قال أخيراً
 لأن الإجازة إذا لم تدل على ذلك لم يفهمه أذن المخرج وخاصة الكتابية هي
 أن يكتب الشيخ مروية لكتاب الإجازة بخطه أو يادون لنقد يعرف خطه يكتبه
 له أو يجهل ويكتب الشيخ بعد ما يدل على أنه يكتبه وهو يعنى ضربان أحدهما
 أن تقع مرويته بالإجازة بأن يكتب إليه ويقول أريت لك ما كتبت به
 لك أو كتبت به إليك ومعونه لك من عبارات الإجازة وقام الكتابية
 بهذه الصفة في الصحيح والفقرة كالمنافاة المقررة بها أي بالإجازة و
 الثاني أن تقع مرويته منها وقد اختلف المحدثون والأصوليون في جواز
 الرواية بها فمنها من لم يسمع من حيث أن الكتابة لا تقتضي الإجازة لما تقدم من أنها
 أخبار أصالة وكلاهما لفظي ولأن الخطوط تشبهه فلا يحسن الاعتناء بها
 ولا لا سيما بينهم جواز الرواية بها لفظها الإجازة معن وإن لم تقتض بها لفظاً
 لأن الكتابة لا تقتضي المعين وأما سأل إليه أو قيل له أيه قرينة وشكاً
 في صحة نشرها بالإجازة للكتاب وقد تقدم أن الأخبار لا تقتضي اللفظ كما
 يكتب في الصحيح الشريف بالإجازة من المعنى مع أن الأثرية الصريح خط
والأصناف فيها احتجتم ثم يقتضي صحة الخط خط الكتاب الكتاب للحدث
 بحيث يأمن المكتوب إليه التزوير وسطر بعضهم البينة على الخط ولم يكتب
 بالاصح ليعلم خطه حدثنا والمشاهدة إذا علمت مثل ذلك ما دعى لا عقل
 والأول أصح وإن كان هذا الصرح لم يعل تقدير صحيح الكتابية في قوله من السجاء

الصفة

المحقق

حديث

حتى يرجع ما روى بالإجازة على ما روى فيها مع تساويها في الصحة وغيره من
 الإجازات ولا ينفرد بمرجح الكتابية ببعضه أخ وقد وقع مثل ذلك في طرق من
 الشافعية وسحق بن راسد به ليعلم والمعية إذا دقت هل تظهر أم لا يناب
 ذكرها هنا لفضلها وكثرة قال الشافعي باعتها طبعها فقال اسحق بالإجازة
 فقال حديث ابن عباس عن سيرته هنا انتفعتم بحلوها يعني الشافعية لميته
 فقال اسحق حديث بن حكيم كتب الدنيا التي قبل موته بشر لا تستعمل
 من الميته بأهاب ولا عصب اشبه أن تكون ناسخاً لحديث سيرته
 لأنه قبل موته بشر فقال الشافعي هذا كتاب وذاك سماع فقال ابن
 النعمان كتاب كسري وقصور كان حجة عليهم من كتب الشافعي وصح
 به المكتوب اليد ما رواه بالإجازة بقوله فيها كتب الوثائق قال
 قاله حدثنا فلان وأخيراً ما كتبه لأجدنا وأخيراً ما روى الشيخ عن السجاء
 وما في معناه وقيل بما يحسن المطلق لفظها حيث أنها إجازة لمعنى وقد
 أطلق الإجازة لفظه على ما روى من اللفظ كما قيل يجوز المعنى ما القلب
 كانه وسأولها الأعلام وصحان يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب أو
 هذا الحديث رواية أو سماعه عن فلان مقتض عليه من غير أن يصر
 إره عن أو لا أنت لك في رواية بشر وأخيراً ما رواه به تد
 أحدهما الإجازة تنزل له منزلة القراءة على الشيخ فأنه إذا قرأ عليه شيئاً
 من حديثه وأقر بأنه روايته من فلان جاز له أن يروي عنه و
 أن لم يسمعه من لفظه ولم يقل له إره عن أو أنت لك رواية عن
 وتنزل له الأعلام منزلة من سمع غيره يقرأ الشيخ فأنه إن يشهد عليه
 به وأقر لم يشهد به بل كان نجاه وكذا الرواية شاهد الشيخ فأنه يغير
 فرج وإن يشهد ولأنه بشر بإجازته له كما مره الكتابية وإن كانت
 انصفت والمثاق المنع لأنه لم يجره فكانت روايته عند كاذبة و
 ربما يقع عليهم على الشاهد إذا ذكر في غير محل الحكم الشهادة بشيئاً أنه

يشهد

فيه فخره اخرون وقد تقدم في باب العبادات والاعلام والوصية المنقولة عن قرط
 واجتزأ بهاديه بطل ذلك وامان اعظم وسند فخرهم من قال لاجبة الاثبات
 الراوي من حفظه وتذكره وهذا المذهب مروي عن مالك وابي حنيفة وبعض
 الشافعية ومنهم من اجاز لا اعتبارا على الكتاب بشرط بقاء الله في يده فلا يخرج عنها
 ولو ابا عارة فلهذا لم يجر الرواية منه لغيره عند الحجة المعتبرة وهو دليل من
 يمنع الاعتناء وعلى الكتاب والحق الله المذهب الاوسط وهو جواز الرواية بها
وكان اكلها ما انفق من حفظه لا صفة التغيير والتبديل ومجوز من كتابه
 فان خرج من يده من اصل التغيير على الاصح لان الرواية في الرواية على كتاب
 الظن فاذا حصل اثره فقد عرفت انه قد اقرضتم ما يظهرها من الكتاب فكم
 ادب القيد وقرط اخرون من رواه عن كتاب غير مقل بل من رواه في كتابه فكم
 طبقا المرحون ومن طريق ما نقل من بعض المتأخرين من بعض علماء الامم
 المصري ان يحيى بن عيسى رأى قوما معهم جز سمعه من ابن ابي حنيفة فنظر فيه
 فاذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن ابي حنيفة فاما في اخرون من كتابه
 ما صنع يحيى بن كتاب فيقولون هذا من حديثك فاخذتم به وهذا خطأ
 منكم وعقولة فاحسبوا والفريقان اذ لم يحفظ سريعة من من حديثه يستعين
 بثقة في ضبط كتابه الذي سمعه وحفظه وحيث اذا قرئ عليه على حسب
 حاله من ثواب على ذلك عدم التفرقة في رواية وصرف بالمتن من الرواية
 بالكتاب من سلكه اعم الخرافة في البصير عند بعضهم وكذا القول في الاصح
 الذي لا يفرق الخط ولم يحفظ ما رواه واذا سمع كتابا لم يزد رواية من غير حفظ
 فلهذا ان يروي من نسخة فيها سبابة وهذا هو الاولى ومن نسخة فربما
 يروى اي بنسخة سماعة مقابلته موثقا بها او من نسخة سمعت على نسخة او
 فيها سماعة بنسخة او كتبت اذا روت كل رواية ليست صفيرة لنسخة سماعة و
 سلكت نفسه اليها وكان له من نسخة اجازة عامة لروايته والا فلا يجوز
 له الرواية من نسخة ليس فيها سماعة فلهذا كانت مما انفقها لنفسه سماعة

وان كانت سريعة

وان كانت سريعة على نسخة ومثله انكرنا غير صحيحة وكذا القول فيما اذا
 كانت النسخة سريعة على نسخة او مروي عنه في الحديث روايته فيها
 ان كثر من الاجازة شاملة من نسخة هذه النسخة والنسخة اجازة شاملة
 من نسخة لها على الوجه السابق فقد روي واذا خالف كتابه حفظه من
 حفظه المستند الى ذلك الكتاب بموجب اليه او الكتاب بانه الاصل
 وبين ان الخطا من قبل الحفظ كان كان حفظه من نسخة لان كتابه
 اي اعتمد حفظه دون ما في كتابه اذ لم يتكلم وان قال يروى عن
 حفظي كتابا في كتابه كذا منوها على الاختلاف بينهما فمن لاحتمال
 الخطا على كل منهما فينبغي التحلف بذلك وكذا ان خالف ما حفظه من
 بعض الحفاظ والمحدثين من كتاب قال يروى عنه على الافضل حفظي كتابا
 ويروي اولئك ويقول كذا وسببه هذا من الكلام لتخلص من تبعته و
 لما قلت يروى ما سنده من كتابه الاصل هو الصحيح واذا وجد خطا او
 خطا ثقة سماه له او رواه باحد وجهيهما وهذا لا يذكره رواه على
 الامتناع كما يعيد على كتابه في ضبط ما سمعه فان ضبط اصل البخاري كضبط
 الصحيح فاذا اجاز اعتقاده وان لم يذكره حديثا فكذلك هذا هذا ان كان
 الكتاب مصونا بحيث يقابل على الظن سلامة من نظرت التزوير والتغيير
 بحيث تمكن اليه فلهذا كان مروي لا يجوز له روايته في عدم الذكر وتبين
 فخر انه من كتابه في حقيقته ومعنى الشافعية ومن لا يعلم بمقاسد الاثبات
 وما يعمل بها منها ومقاصد التفاضل بين الروايات من غير علم ان من رواه
 بالمتن بل يقتصر على رواية ما سمعه بالفظ الذي سمعه بغير خلاف فاما ان
 علم به كثر جاز لا رواية بالمتن على القولين لان ذلك هو الذي
 به احوال التعاطي بالسلف الاولين وكثيرا ما رواه فيقولون معنى واحد
 فام واحد باللفظ مختلفة وما ذاك الا لان مصطلحهم كان على المعنى ذلك
 ولانه مجوز التعبير بالعديد للشيء في العرب اولى من صحة حديثه

قال قلت لأبي عبد الله سمع الحديث منك فأريد أن أقنع قال ان كنت
 تريد معانيه فلا بأس ومن أراد من زيد قال قلت لأبي عبد الله سمع
 سمع الكلام منك فأريد ان اروي به كما سمعت منك فلا يجوز فتعذر بك
 قلت لا فقال تريد المعاني قلت نعم قال فلا بأس وفي خبر اخر منه في حين
 سمع الحديث منك فلعلي لا اروي به كما سمعته فقال اذا حفظت الحديث
 فلا بأس به فأورد في قوله تعالى فليقلوا وقيل انما يجوز ان يروي به
 في خبر الحديث العتيق فلا يروي به انما سمع من نطق بالثناء وفيه تأكيد
 ودقايق لا يوقف عليها الا بها كما هي فان لكل تركيب من التركيب معنى يجب
 الفصل والوصل والعقد والتمسك لولم يراع لخاص مقاصدها بل لكل كلمة مع
 ما حبسها خاصة مستقلة كما ان التخصيص والاهتمام وبغيرها وكذا الاطلاق
 التقريري بشرطه او مترادفة او اوضح كل موضع الاختلافات المعنى الذي قصد
 به ومن ثم قال فلا يروي به سمع من نطق بالثناء ورواها وادها
 سمعها فرب حامل فقه غير فقهه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه ولا
 الله والى رواها ان الاصح الاطلاق بتمام تلك النصوص وهذه المعذرات تندفع
 بما ذكرناه وان دعي بالانقياد معها الفرقان الذي من الحديث وهذا كله
 في غير المصنف والمصنف لا يغيره وان عقابه لا يفرج بالعقير من وضعه
 ومقصود مصنفه ولان الرواية بالمعنى تخص فيها لما في الخبر من الاطلاق
 عن المخرج وذلك نحو معه في المصنف المذكور فلا يراق ويتبين فيقول
عقبت الحديث المعنى بالمعنى والمذكور فيه هو وقع باللفظ او المعنى
 كما قال في نحو من الاطلاق الدالة على المقصود لما فيه من التفرع من الرواية
 اشتمال الرواية بالمعنى على اللفظ وقد روي في ذلك من العقابة عن ابي
 جعفر والله لو اوردني في المصنف على معنى ما فسر الرواية الحديث بالمعنى
 ويعقب معه بها انهم تقطيع الحديث بحيث يروى بعينه ومن يعجز ان
 هذا المقطع قد روي في كل امر او رواه غيره تماما ليرجع الى تمامه من ذلك

الحمل ومنهم من ينفذ من ينفذ التفسير وعدم اراؤه كما سمعته ورواهه المروى
 من سائر ما كان قد رواه ام يروى على تمام الاصل فقد اقول لا يسمع ان يروي ذلك
 لكنه يروي من يعلق الخبر بك منه بالرواية بحيث لا يفتل البيان ولا يفتل
 الدلالة فيها فلهذا يترك ما ذكره في خبر وان لم يقرأ الرواية بالمعنى لا يروي
 في الخبر كشيء ينزل الخبر من منفصلين وانما تقطيع المصنف الحديث بذلك
 في مصنفه المدلول عليه بالاسم بحيث يرقى على الاثر باللائقة للاحتجاج
 المناسب مع مراتبها سبق من تمامية معنى المقطع عند اقرب الى الخبر والاهل
 الذين للتفكير وقد فعله يروى عن ائمة المحدثين منها ومن المجتهدين والاهل
 الحديث بقراءة لسان لا يفتل بالاسم لانه لا يفتل اللغة والعربية بذلك
 لفظا بقا لما وقع من النبي والائمة فلا يروي به وتبين انه كما سمعوا احتشالا لاسم
 منه وفي نسخة معه في مخرج قال قال ابو عبد الله المصنف المروي عنه شيئا ما
 من نطقه ومعه من يروي به فلا يروي به بل الرواية من يروي به من العربية والفتنة
 ما يروي به من المعنى ولا يروي به من التخصيص بل ذلك بل بالاختصاص
 انما الرواية العامة بغير احوال الرواية معنية اسماء فلا يروي به في رواية
 من نحن ونصنف فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية
 روايتنا كذا فلا يروي به في رواية المحدثين او العترة فلا يروي به في رواية
 ورواها كذا وقيل وانما في الحديث سبب من وجب له يروي به كما سمعنا بالاعتناء
 او التخصيص فقط فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية
 الاثر الشبه عليه لا سبق وعبره فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية
 فيكون الرواية بالمعنى وتركه في الاصل على ما لا يفتل منه فلا يروي به في رواية
 بيان من يروي به في الرواية او لا من يروي به فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية
 وان في المصنفه فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية
 فيجب سبل من لسانه او شفه من سبل من سبله فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية
 من يروي به فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية من يروي به فلا يروي به في رواية من يروي به

الخطا وهو صواب في وجه صحيح فحق هذا اذا كان التفسير في الكتاب او
في الصحاح فالأولان يقالان على الصواب ثم يقال قد مر ايضا او سند شيخنا اوف
لم يبق فلان كذا مله ان يقال ما في الأصل ثم يذكر الصواب كما مر واجتنب ان
احسن الاصطلاح اصطلاحا بياها صحيحا بريا به اخرين ان اتفقوا في كذا
وعلى كل حال انه من الكتاب بالاسم الشيخ الحق اصطلاحه في كتابه رويته
استكتب ما شك فيه لأني رأيت ومنه في الاستاد والحق وبطله من كتاب
غيره او من حفظه اذا مر فيهما وعلى كل حال فالأول سد باب الاصطلاح ما كان
لنا من اجل ذلك من لا يحسن وهم يصيبون انهم يحسنون صنعا في تبيين
معاني الروايات من الحديث من شئت وقضاهوا تقاضا في الرواية في حفظها
استاد وساق لفظا احدها مبنيا متصرفا اخرها فلان وفلان واللفظ اطلاقا
ام هذا لفظ فلان قالوا وقالوا اخرها فلان وما اشبه ذلك من الصواب في
تقارب اللفظ مع اتفاق المعنى فقالوا في رواية قالوا كذا ما بينهما على القول
بجواز الرواية بالمعنى والاولا ولكن قول تقارب اللفظ ومخروصا يدل
على الاختلاف اليسر انك من اطلاق نسبه اليها ووضعت من جملة
انما مراد من نسخة قد ثبت باصل بعضهم دون بعض وانما ان يذكر فيهم
في الاستاد وكرره اي القائل بفتحته وهذه بان يقول واللفظ اعان كما سبق
فقد انبهت على ان الاول لا ياريد من سنده من ذكره بل لفظه
عنده ولا يدل على سنده بل عليه رواية الاخرين من يغير عنها مثلا ما سبق قال
الشيخ على رواية شريفة من السلف لفظه عليه وعلى ما فتنها معنى ما خبر بذلك ولا يثبت
الرواية على ما سمع من نسب من يلزم من رجال الاستاد على ما ذكره شيخه
مدرها عليه او صفة له لا ذلك الاصطلاح بعد وبعين من قوله متا له ان
يروي الشيخ عن احمد بن محمد كذا فيصنف الشيخ او يعقبه الطوسي ويكتفي بغيره
لرواية ان يروي عنها ويقول قال اخر في احمد بن محمد بن عيسى بل يقول
احمد بن محمد لرواية بن عيسى وبعين ابن عيسى من قوله ليتبين كلامه ثم يرد من كلام

الشيخ ما اذا ذكر شيخه في اول حديث نسبه الى ابائه بحيث يتميز وسند ما
اهله في اقتصر بعد ذلك على سنده او بعض نسبه في كذا قال ابن بري
الاستاد في كثير من الاحاديث فيقول ما انفك لفظا واذا وجد الاستاد
ما هذا لفظه فربما من فلان اخبرك فلان يقول القارئ بلفظه يتلوه
فلان واذا وجد قري على فلان حديثا فلان يقول قال حدثنا فلان ما ذكر
كله قال كما عرفت له عن زمرارة قال قال الصبي مثلا في العادة انهم يخبرون
احدهما خطأ فيقول لهما القارئ ويخبرها بغيرها فيقول فلان فيقول فلان فيقول
القائل وما على الفصل الثاني هو الاسم الظاهر الذي بعده فاذ اقتصر
في عدة صواب المروي عن فلان الاسم الظاهر فلان يربط الاستاد بالرواية
وما اشبه من الشيخ او الاخرين وهو على ما يريكم معذرة بالاستاد
فان لما ان يذكر اي الاستاد في حديثه فلان وذلك اخر الا ان في هذا
او يتركه او لا ان سنده حديثه في اول كل مجلس من مجالس سماعها
ويقول بعد الحديث الاول وبالاستاد او يقول وبه اي بالاستاد
السابق وذلك هو الغالب الاكثر في الاستاد وعلى هذا فلو اراد من كان
سماعه على هذا الوجه تفرق تلك الاحاديث وما يذكر كل حديث منها بالاستاد
المذكور في اولها جاز له ذلك لأن الجمع معطوف على الاول فالاستاد فيكم
المذكور في كل حديث وهو يتلوه فقطع المعنى الواحد في ارباب الاستاد
المذكور في اوله وصح من منع ذلك الاستدلال على ما ذكره الشيخ حديثا
بالاستاد ثم استند اخر وقال عند انتهاء الاستاد مثله لم يكن للراي
عنده ان يروي عن المتن المذكور بعد الاستاد الاول بالاستاد لانه لا احتمال
ان يكون الثاني ما لا دلالة له في المعنى وما يري في هذه الاقوال وقيل بل لا يثبت ان
عرفت ان الحديث فحافظ بغير اللفاظ المختلفة والاولا وكان يتردد
من اصل العلم ان يروي ما هذا يروي بالاستاد ويقول في حديث قبله مثله
كذا وكذا ثم يسوقه ذلك انما الحديث قال منعه وانما الحديث بهذا

الرواية الاولى

أضربها بالسيف بالسماح سبط ابن القاسم عن الحسن بن مكي وكانت وثيقة
سنة حزين واستمالة وغالب ما يقع من ذلك ان المصنف منده قد يتأخر
بعد احد الراويين عنده زمانا حتى يسمع منه بعض الأحاديث ويقبض عبد السلام
منده وهو اظهر لما يحصل من مجموع ذلك من هذه المدد والرواية ان اتفقت بها
واسماء ابان لم يقم قاعدا واختللت استقامتهم سواء اتفقت ذلك اثنان منهم او
الكثر بعد التفرع الذي يقال له المتفق والمفترق اى المتفق في الاسم المتفرق
في الشخص ونمايدة معرفته ضئيلة ان يظن الشخصان شخصا واحدا وذلك
كرواية الشيخ ع ومن سبقه من المشايخ عن احمد بن محمد ويطلق فان هذا
مشارك بين جماعة منهم احمد بن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد واحمد
بن محمد بن ابي نصر واحمد بن محمد بن الوليد وجماعة اخرين من الفضائل اموالنا
في تلك الاعصر يتميز عند الإطلاق بقراين الزمان فان المدي عند ان كان
من الشيخ في اول السند او قاربها فهو احمد بن محمد بن الوليد وان كان في
مقاربها للزمان فهو احمد بن محمد بن ابي نصر فيزلفه وان كان في الوسط فالأول
ان يهدى احمد بن محمد بن عيسى وقد يراى غيره ويحتاج في ذلك الى فضل وقوة
تتميز والمطالع على الرجال ما يتم ولكنه مع الجهل لا يضر لان جميع ثقاتنا
بالاحتجاج بالرواية سهل وكذا يتم عن محمد بن يحيى فلهذا انه اقيم مشتركين
جامعه منهم محمد بن يحيى العطار القمي ومنهم محمد بن يحيى الخزازي بالخاء المعجمة
والزاي قبل الالف وبعدها ومحمد بن يحيى بن سليمان الخزازي الكوفي والكل
ثقات وتتميزهم بالاطبقة فان محمد بن يحيى العطار في طبقة مشايخ ابي جعفر
الكليني منها لما وعندها طاقته في اول السند ومحمد بن يحيى والاخرين روي
عن الصادق في غير ما يذكرك ولا طلاقا في الرواية عن محمد بن قيس فانه مشترك
بعض اربعة اثنان وثقات ومحمد بن قيس الاسدي ابو نصر ومحمد بن قيس
الجليل ابو عبد الله وكلاهما روايا عن الباقر ع والصادق ع واحد صحيح
من غير توثيق وهو محمد بن قيس الاسدي فعلا بنى نصر ولم يذكر في احد روى

و واحد ضعيف وهو محمد بن قيس ابو احمد روى الباقر ع خاصة وامر الحجة بما
يطلق منه هذا الاسم مشكوك والمشتبه بين اسمائنا مردودا بينه حيث يطلق
نظرا الى اتصال كونه الضعيف ولكن الشيخ ابو جعفر الطوسي كثيرا ما يعلل بالرواية
من غير الثقات الى ذلك وهو سهل على ما علم من حاله وقد يرافقه على بعض الروايات
بعض الأصحاب بنوع الشهرة والتحقيق في ذلك ان الرواية ان كانت عن الباقر ع
فمردودة لا شئ كذلك بين الثلاثة الذين احدث لهم الضعيف واحدا كونه
الرابع حيث لم يذكر ما طبقته وان كانت الرواية عن المصنف كما عرفت ولكنها
معتكفة لان تكون من الصحيح ان كان هو واحد الثقتين وهذا لا يخلو
من صحة الرواية ولكل منهما اصل الحديث بخلاف المدوح خاصة على بعد ان كان
هو المدوح فتكون الرواية من الحسن فيبين على قول الحسن في ذلك المقام وتجه
فتبينه لذلك فانه صاعقل منه الجميع وربما يسيب الغفلة عنه رواية و
جعلها ضعيفة والامر فيها ليس كذلك وذكر ما يتم عن محمد بن سليمان فانه
ايضا مشترك بين محمد بن سليمان بن الحسن المجرى الثقة المعين ومحمد بن
الاسفهاق بن مصدقة ايمن ومحمد بن سليمان الدليري وهو ضعيف جدا لكن
مقارن عن عهد الأئمة ع والثالث روى عن الصادق ع وتبين ان يشارك
لم اتفق على تقرير طبقة فمرو الرواية عند الاطلاق لذلك وبالجملة فبقا
واسع ونصح بجليل كثير النفع في باب الرواية ويحتاج الى فضل وكلفة وتبعية
المناصب يخرج عن الزمن من رساله وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت
سواء كان مرجع الاختلاف الى النقطه اما لكل فمرو النسخ الذي يقال له المضاف
والمتكلف ويعرفه من هذا الفن حذر ان شذلت الضعيف ما يقع في الاسماء
الله شئ لا يدخله القياس ولا يتولد لشيء قبل عليه ولا يبدل ومثلها الضعيف
الواقع في الميت وهذا النوع منتشر جدا لا يهبط تقبيل الا بالاختلاف الى
جبريل ومروني ع بالهمز والراء والثالث بالخاء والرائي فالأول جبريل بن عبد
الجليل صاحب والثاني جبريل بن عبد الله الحبشي روى عن الصادق ع فاسم

باسمه وخرقت والمنازين منها الطبقة كما ذكرناه ومثل يزيد والامك بالياء والراء
 والثاني بالياء المشاة والرائي وكل منهما مطلق على جماعة والمنازين قد تكون مع جهة
 الاكابر فان البريد بالياء الموحدة ابن معوية الجبل وهو مروي عن الباقين والصار
 واكثر الاطلاق في مروي عليه ويزيد اليهم بالياء الاسمي مطلق تميز عن الامك بالطبقة
 واما يزيد بالمشاة من تحت فذلك يزيد بن اسحق شتر مازنا بنده مطم فالاب و
 اللقب صبران ويزيد امير خالدا فقاط يميز بالكنية وان شارك في الامك والامك الزايد
 عن الصفة وهو لا كلام في ثقات وليس لنا يزيد بالموحدة في باب الصفات ولنا
 فيه يزيد مصدق او لكن يميز بالطبقة والاب وغيرهما مثل يزيد بن خليفة ويزيد بن
 سليط وكلاهما من اصحاب الكاظم ومثل ثقات وبيان الاول بالثقة بعد الياء
 والثاني بالياء المشاة بعد حاتنا الاول غير مشروب ولكنه يميز الياء ضعيف لفته
 الصفة والثاني يفتحها الجزري كان خيرا فاما مثلا في الاشتباه فقفال رايد و
 مثل ثقات وحيات الاول بالثقة والثاني بالياء فالاول حنان بن سدير
 من اصحاب الكاظم واقفي والثاني حيان بن السراج ليس في غير مشروب في
 اب وحيات الغزوي مروي عن ابي عمدة الله فقه ومثل شار وبيان بالياء
 الموحدة والشيخ المعجزة المشددة او بالياء المشاة من تحت والشيخ المهمل المحففة
 الامك وشار بن نيارا فيصنع اخر سعيد بن نيار والثاني ابوهار وحل خشم
 وخشم كلاهما بالياء المعجزة الا ان احدهما ضميرها وتقدم الثاني المثلثة ثم الياء
 المشاة من تحت والآخر يفتحها ثم المشاة فالامك المثلثة فالامك المثلثة ثم الياء
 احد الزهاد الثمانية والثاني ابن سعيد بن خشم الطال الثاني هو ضعيف
 ومثل احدهم يميز بالياء المشاة ثم الثاني المثلثة والثاني المشاة الاول ابن الفضل
 بن وكير والثاني مطلق ذكره العلامة في الايضاح واما في ذلك كثير وقد جعل
 الامك في والامك في النسبة والصناعة وغيرهما فالامك في العهد في الامك
 فلكم الميم والذال المهمل نسبة الى الهذلي فبذلك والثاني يفتح الميم والذال
 المعجزة اسم له في الاول محمد بن الحسين ابي الخطاب ومحمد بن الامير وسند

الامير

عيسى

عيسى وصحفه بن مقر ومثل كثير بلهم اكلو المشروب من الزيادة الى هذا الاسم
 لانها قابلة صالحة منقصة بنات محمد بن المفضل بن علي لم ومنها الفرث
 الهذلي صاحبها ومن الثاني محمد بن علي الهذلي ومحمد بن موسى ومحمد بن
 بن ابراهيم ومكيل المناحية وابنه القاسم وابوه على وحيدة ابراهيم وابراهيم بن
 محمد وعلي بن المسيب ومثل بن الحسين الهذلي كلهم بالذال المعجزة ومثل الفرث
 والفرار الاول بن اصفه ويزيد الثاني بن ابي نعيم بن الاول الجماعة منهم ابراهيم
 بن عيسى ابراهيم بن ابراهيم بن زيار وعلى ما ذكره ابن داود ومن الثاني محمد بن
 يحيى ومحمد بن الوليد وعلي بن فضيل وابراهيم بن سليمان واحمد بن نفق
 عمر بن عثمان وعبد الكريم بن هليل الجعفي ومثل الحناط والحناط الاول
 بالياء المهمل والثاني والثالث بالياء المعجزة والياء المشاة من تحت والامك يلقى
 على جماعة منهم ابن ولاد النقة الجليل ومحمد بن مران والسن عطية وعمر بن
 خالد ومن الثاني علي بن ابي صالح بن مريح بالياء الموحدة المصنوعة والرائي
 المصنوعة والرائي الساكنة والجميع على ما ذكره بعض والاصح انه بالياء واهلن بالاول
 وان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت اليا نطقا مع امثلةها خطأ او
 بالالف كان مختلفا لاسماء نطقا وتالف خطأ وتالف اليا نطقا
 فهو الصحيح الذي يقال له المشاة فالاول كبير بن زيار ومحمد بن الياء
 ذكره العلامة الا يفتح وسهل بن زيار ويخفيف الياء مع جماعة اخرى ومحمد بن
 عقيل يفتح الميم ومحمد بن عقيل يفتحها الاول بنينا مروي والثاني بن زيار و
 الثاني كسري بن النعمان ومريم بن النعمان الاول بالسين المعجزة والثاني المهمل
 وصورتا يميز عن علي في والثاني بالسين المهمل والجميع مصراع واحد
 مروي عن الميم بهذا الباب معرفة طبقا رواة وقائده الياء من داخل السين
 وامكان الاطلاق على تعيين التدليس والمعرف على حقيقة المار من الضعفة
 والطبقة في الاسطلاح عبارة عن جماعة اشركوا في الحق مطلقا المشايخ فيهم
 ثم بعدهم طبقة اخرى وهكذا ومن الميم الياء معرفة مع التدليس وقائده يميز بها

تحويل الأمن مع دمرى القلى الملقب المسمى عنه والحال انك كما دنت ودماء ودم
نواله ليس لك وكلم فتح الله على سلطة معرفة ذلك بالعلم بكذا اخبار شاذة بين
اهل العلم فقلنا من غيرهم من كاد ان تبلغ مرتبة الاستفاضة لو ذكرنا طائفة
المطلب ومعرفة المذاهب منهم من اعلوا ومن اسفل بالرق بأن يكون قد اعتق
رجلا فصار مولا له واعتقد رجل فصار مولا له فالمتفق بالكره من اعلوا
المتفق من اسفل وبالحلف بكسر الجاء واصاله المعاهدة والمعاهدة على النفا
والنفا على الا اتفاق منه الحديث حاله سول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار
مرتبة اى من بينهم فاذا اختلف احد من اصحابه على الاخر بالحلف وبما لا يملك
من السلم على يد اخر كان معانيد يعنى بالاسلام وما يدينه معرفة الموالى للمسلمين
الى الصبايل يوصف مطلق فان الظن بالمسروب المحتمل كما اذا قيل فلان القر
انه منهم صليبه وقد تكون العينة بسبب انه مولى لهم باحد المقتضى والاعقاب
مولى لفلان وقد يطلق المولى على من غلبه من مصلح الملائكة كما قيل ففسم مولى به
عباس للزوجة اباها وفاه من هو ليس بعربي فتبين فلان مولى وفلان عربي
وهذا النوع اتيه مرجع الجميع الى مصادره المعرفة عليه الرجال تشبه على بعضه
ومعرفة الاثمة والاصناف من العلماء الرتبة وقاية معرفته من زيادة النسخ في ذلك
على الرتبة وانما يجمع وقد افرجه بالتصنيف للاهتمام بانباثه لذلك فتال الاثمة
من الصحابة عبد الله بن مسعود وعقبة وسعد احزان ومن بني بن ثابت وبني
ثابت احزان ومن اصحاب امير المؤمنين ما زينه وصعبه ابناء صرحان وربي
ابن خراش العبيان ومن التابعين عمر بن شرحيل ابو صيرة وارقم بن شرحيل اخذ
فاصلان من اصحاب ابن مسعود وآخرون لا يجمع عددهم ومن المناخرات والاصحاب
ومثال الثكنة من الصحابة سبل وعباد وعمرو بن حنيفة ومن اصحاب امير المؤمنين
سفيان بن يزيد واحدا وصبيد والفوت كلهم اخذوا منه وتلقى مرقف واحد
وسالم وعبيدة وزيا وصبيد اليه حقيقين ومن اصحاب النصارى الحسن ومحمد
على بن عطيبة الدخلى الحارثي ومحمد بن علي والحسين بن حمزة النخلى وسيد الله

قابلة

و في كتب

عبد الملك

عبد الملك وعرف بن عطاء بن رباح مينا ومن اصحاب الرضا حله بن عثمان
والحسن وجعفر اخوه وعينهم من كثيرين اعيان ومثالا لاربعة عبد الله ومحمد
ومران ومحمد الاعلى بنو علي بن ابي شعبة الخليل ثقات تاملون وكذلك ابيهم
محمد بن سليمان بن الحسين الراسل وذكر يا ومحمد بن سائب بن كلهم
ثقات اعيان ومحمد بن اسحق بن اسحق بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن
مفضل بن جرش بن عبد المطلب وكل هؤلاء ثقات من اصحاب الصفة ودارون
واخوته بنو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق وشهاب وذهب
بنو عبد ربه وكلهم اخبار تاملون ومحمد واحد والحسين وجعفر بنو عبد الله
جعفر الميمري من مزبب الاثمة الاربعة بنو راشد ابي اسحق الطبري ولولا
توطين بعض رعا اذ اعلموا وهم محمد وعمر بن اسحق بن ربيع لم يسموه ومثالا الحسن
سفيان ومحمد وادم وعمران وابراهيم بنو عيسى كلهم حديثا ومثالا السدة
من التابعين اولاد سيرة بن محمد المشهور والسنوي ومحمد وعقبة ومكرمة
وعن رواية الصفة محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
اعين ومثالا السبعة من الصحابة بنو مقرن المراف وهم النخاس ومفضل وعقيل
وسعيد وسنان وعبد الرحمن وعبد الله وثقلان بن مقرن كانا عشرة ومثالا
الثمانية من ائمة وكبير وعمران وعبد الملك وعبد الرحمن ومالك وعقبة وعبد
بنو اعيان من رواية الصفة بنو جندة بعض الطرق فخرجت اعيان فيكون من
اصئلة التسعة واما تصنيفهم ائمة ام الاسود صاير عشرة وما زاد على
هذا العدد فادركه وعقبة عليه الاكثر ومن ائلة عشرة اولاد العباس بن
محمد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبد الله وعبد الرحمن وثقلان وعقبة
عقبة والحرث وكثير وقام وكان اصغرهم وكان العباس بجلاء ويقول بنوا
بقام فقبار عشرة يارب فاجعلهم كرام مبررة واجعل لهم جنات وامنهم
فكان له ثلث اناك ام كلثوم وام حبيب وامية والله نعم اعلم ومن المهر
ابن معرفة او طائفة ولديهم فان ذلك ربما يميز بين الاسمين المتقنين في

اللفظ



وايضا ربما استدل بذكر وطن الشيخ او ذكر مكان السماء على ان رساله بين الزوايا بين
 لهم فيها ايقاع عند من لا يكتفى بالمعاصرة وقد كانت الحرب تنسب الى القبايل وانما
 لهم الانتساب الى القبائل والادوات لما قد طغوا مسكنوا القر والمدائن وصانعوا
 فلم يبق لغيرها انتساب الى البلدات والقرى فانسبوا اليها كما انهم قد صاجروا الى
 ذكرها فالساكن ببلد وان قل وقيل يشترط سكناه اربع سنين بعد ان كانت قد سكن
 بلدا اخر ينسب اليها شيئا او ينسب اليها معا فقد ما لما ولد من البلدين سكن
 ومن عند ذلك قريبت البلد الاثنان يتم فيقول مثلا الغديادي لم الاوشي
 والساكن بقريه بلد ناحيه اقليم ينسب اليها شيئا من القرية والبلد و
 الناحية والاقليم من هو من اهل جميع مثلا له ان يقول في نسبة الجمع ابي
 الصديدي او الشامي ولما اراد الجمع بينهما فليبدأ بالاعم فيقول الشامي الصديدي
 الجمع ففذه جملة معرفة في الاشارة الى مقاصد هذا العلم اعني دراية الحديث و
 انراة اجالا ومن اراد الاستقصاء منها مع ذكر الامثلة الموصوفة لها لانه
 فليبدأ بكتابتها عنده القاصدين في معرفة اصطلاحات المحدثين فانه قد يلج
 في ذلك الغاية وفق الله ثم لا كاله مسجد والله ما الله ثم الموفق للسداد والنجاة
 الى سبيل الرشاد وهو حسبي ونعم الوكيل فروع من تسويد هذا التعليق المختار
 منزلة الشرح للرسالة المدروسة بالابدالية في علم الدراية مؤلفها العبد
 الى محضر الله ثم نزين الدين بن علي بن احمد الشامي العامل عامله الله ثم
 وعرف عنهم منه وفضله فروع ليلية التلخيص خاص بغير ذي هبة المرام عامر لفة
 ورضيت وتعالفة حاملا مصليا مسلما وفروع من تسويد هذه المسئلة
 الموسعة برعاية البداية فامقر بها الله ولله ملك السموات والارض
 العبد المذنب الفقير الى فضل ربه الغني القدير تقى بن حامد محمد علي بن محمد بن
 عنهم وحشرهم مع الائمة الغياة النقية في يوم المنين ثلث من العشر الاطمن
 شهر صفر المظفر من شهر ثلث وستين ومائتين بعد الالف من الهجرة النبوية
 المعطوفة على هجرها والله سيبا اذن نفسه الى ابن عمه الف الوفاء المجتهد النية

من ان لا يفتي في العلم
 او لا يفتي في العلم

هذا هو الكتاب
 من ان لا يفتي في العلم

حاملا لله طاهرا باطنا و
 مسعيا منه نوسا الى
 فضله ما يري واستغنى
 عن كل شيء